بحث

حماية أصحاب الهمم من المنظور التشريعي والإداري في دولة الإمارات العربية المتحدة دراسة تأصيلية في ضوء الالتزامات الدولية

أ.د/ ماجد أحمد محمد الصوالح

دكتوراه القانون العام كلية الحقوق جامعة عين شمس اكاديمية الامارات للهوية والجنسية

المستخلص

تناولت هذه الدراسة حماية أصحاب الهمم من المنظور التشريعي والإداري في الإمارات، حيث تسلط الضوء على الجهود المبذولة من قبل الدولة لتطبيق الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق أصحاب الهمم. تتضمن الدراسة تحليلًا للسياسات الحالية والقوانين ذات الصلة، ومدى توافقها مع المعايير الدولية لاسيما اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

دارت **إشكالية الدراسة** حول مدى حماية أصحاب الهمم من المنظور التشريعي والإداري في الإمارات العربية المتحدة في ضوء الالتزامات الدولية. اتبعت **الدراسة منهجًا** تحليليًا بشقيه التأصيلى والاستقصائي، حيث يُستخدم الشق التأصيلى لرد حماية أصحاب الهمم للمنظور الدولي، بينما يُستخدم الشق الاستقصائي لدراسة تلك الحماية في المنظورين التشريعي والإداري.

قسمت الدراسة لخمسة مطالب: الأول لدراسة الإطار المفاهيمى لحماية أصحاب الهمم، والثاني لدراسة ركائز حماية أصحاب الهمم من منظور الالتزامات الدولية، والثالث لدراسة حماية أصحاب الهمم من المنظور التشريعي في الإمارات العربية المتحدة، والرابع لدراسة ركائز حماية أصحاب الهمم من المنظور الإداري فى الإمارات العربية المتحدة، والخامس لدراسة حماية أصحاب الهمم من المنظور الإداري المؤسسي فى الإمارات العربية المتحدة. كان من أهم **توصيات الدراسة** ضرورة تخصيص ميزانيات كل منها معين لغرضٍ ما، وأهمية وجود إحصاءات متعددة متعلقة بحقوق أصحاب الهمم فى الإمارات، والعناية بكثافة المشاركة من قبل أصحاب الهمم جميعا في كل سياسات الحكومة، وإنشاء هيئة مستقلة تقوم بالرقابة والرصد لكل مرفق وبرنامج عامًا كان أم خاصًا يقدم خدمات تأهيل – أو إعادة تأهيل – لأصحاب الهمم صغارًا كانوا أم كبارًا.

الكلمات الدلالية: أصحاب الهمم، التشريع الإماراتي، الأمم المتحدة، حقوق الإنسان.

Abstract

This study addresses protection of people of determination from legislative and administrative perspectives in the UAE. It highlights the efforts made by the state to implement international obligations related

to the rights of people of determination. The study includes an analysis of current policies and relevant laws, and their compatibility with international standards, especially the United Nations Convention on the Rights of Persons with Disabilities. ***The problem of the study*** *is the extent of protection of people of determination from legislative and administrative perspectives in the UAE in light of international obligations. The study followed* ***an analytical approach*** *with its two aspects, inductive and investigative. The inductive aspect is used to relate protection of people of determination to international perspective. The investigative aspect is used to study that protection from legislative and administrative perspectives.* ***The study was divided*** *into five parts to study: the conceptual framework for protecting people of determination, the pillars of protecting people of determination from the perspective of international obligations, the protection of people of determination from the legislative perspective in the UAE, the pillars of protecting people of determination from the administrative perspective in the UAE, and the protection of people of determination from the institutional administrative perspective in the UAE. The most important* ***recommendations of the study*** *were: the need to allocate budgets, each of which is specific to a specific purpose, the importance of having multiple statistics related to the rights of people of determination in the Emirates, and taking care of the intensity of participation by all people of determination in all government policies, and establishing an independent body that monitors and supervises every facility and*

program, whether public or private, that provides rehabilitation services – or rehabilitation – to people of determination, whether young or old.

Keywords: People of determination, UAE legislation, United Nations, human rights.

مقدمة الدراسة

أ. تمهيد

تُعد قضية حماية أصحاب الهمم من القضايا الحيوية التي تكتسب اهتمامًا متزايدًا على المستوى العالمي، خاصةً في ظل التوجهات الحديثة نحو تعزيز حقوق هذه الفئة وتوفير بيئة ملائمة لهم، وفي دولة الإمارات العربية المتحدة، تمثل التشريعات والسياسات الإدارية إطارًا أساسيًا لدعم وتمكين أصحاب الهمم، حيث تهدف إلى تعزيز مشاركتهم الفعالة في المجتمع وتوفير كافة السبل لتحقيق استقلاليتهم.

وتتناول هذه الدراسة حماية أصحاب الهمم من المنظور التشريعي والإداري في الإمارات، حيث تسلط الضوء على الجهود المبذولة من قبل الدولة لتطبيق الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق أصحاب الهمم. تتضمن الدراسة تحليلًا للسياسات الحالية والقوانين ذات الصلة، ومدى توافقها مع المعايير الدولية لاسيما اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

ب. أهمية الدراسة

تتجلى أهمية هذه الدراسة فى أنها تسعى لتقديم رؤية حول كيفية تعزيز حماية حقوق أصحاب الهمم من خلال إطار قانونى وإدارى فعال، كما تهدف إلى استكشاف التحديات التى قد تواجه تنفيذ هذه السياسات وتقديم توصيات تسهم في تحسين الوضع الحالي.

ج. إشكالية الدراسة

تدور إشكالية هذه الدراسة حول مدى حماية أصحاب الهمم من المنظور التشريعى والإدارى في الإمارات العربية المتحدة في ضوء الالتزامات الدولية، ويتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات الآتية:

١. ما المدلول اللغوي والاصطلاحي لأصحاب الهمم؟

٢. ما ركائز حماية أصحاب الهمم من منظور الالتزامات الدولية؟

٣. كيف تحمى الإمارات العربية المتحدة أصحاب الهمم من خلال تشريعاتها؟

٤. كيف تتحقق ركائز حماية أصحاب الهمم من المنظور الإداري في الإمارات العربية المتحدة؟

٥. ما هو الإطار الإدارى المؤسسى لحماية أصحاب الهمم فى الإمارات العربية المتحدة؟

د. منهج الدراسة

تتبع لدراسة منهجًا تحليليًا بشقيه التأصيلى والاستقصائى، حيث يُستخدم الشق التأصيلى لرد حماية أصحاب الهمم للمنظور الدولى، بينما يُستخدم الشق الاستقصائى لدراسة تلك الحماية في المنظورين التشريعى والإدارى.

هـ. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف كتحليل الإطار التشريعي الحالي في الإمارات ومدى توافقه مع الالتزامات الدولية، وتقييم فعالية السياسات الإدارية في دعم وحماية حقوق أصحاب الهمم، وتحديد التحديات والمعوقات التي تعترض سبيل تنفيذ هذه السياسات، وتقديم توصيات تسهم في تحسين التشريعات والآليات الإدارية الخاصة بأصحاب الهمم؛ فمن خلال هذه الدراسة يسعى الباحث لتقديم مساهمة في فهم وتعزيز حقوق أصحاب الهمم، بما يسهم في تحقيق رؤية الإمارات في بناء مجتمع شامل يضمن المساواة والفرص للجميع.

و. تقسيم الدراسة

تقسم الدراسة لخمسة مطالب حيث يخصص المطلب الأول لدراسة الإطار المفاهيمي لحماية أصحاب الهمم، ويخصص المطلب الثانى لدراسة ركائز حماية أصحاب الهمم من منظور الالتزامات الدولية، ويخصص المطلب الثالث لدراسة حماية أصحاب الهمم من المنظور

التشريعى فى الإمارات العربية المتحدة، ويخصص المطلب الرابع لدراسة ركائز حماية أصحاب الهمم من المنظور الإدارى فى الإمارات العربية المتحدة، وأخيرًا يُخصص المطلب الخامس لدراسة حماية أصحاب الهمم من المنظور الإدارى المؤسسى فى الإمارات العربية المتحدة.

المطلب الأول

الإطار المفاهيمي لحماية أصحاب الهمم

١. التعبيرات اللغوية بشأن أصحاب الهمم

تُعرف الإعاقة بطرق قانونية وعلمية كمصطلح واسع يشمل الإعاقات الجسدية والنفسية والفكرية والاجتماعية والعاطفية،[١] لكن لدى أعضاء مجموعات أصحاب الهمم – الذين يمثلون ثقافات فرعية داخل ثقافة الإعاقة الأكبر – طرقٌ معينة للإشارة لأنفسهم ويفضلون أن يتبناها الآخرون، وعندما يجري استخدام خيارات لغة الإعاقة التي تتخذها مجموعات من الأفراد أصحاب الهمم، فإننا نحترم تفضيلاتهم، على سبيل المثال يفضل بعض الأفراد الصم ثقافيًا أن يُطلق عليهم "أصم" بدلًا من "الأشخاص الذين يعانون من فقدان السمع"،[٢] وبالمثل استخدام مصطلح "ثقيل السمع" بدلًا من "ضعيف السمع"، ومن ثم فإن تكريم تفضيل المجموعة ليس فقط علامة على الوعي وعلى احترام أي مجموعة من أصحاب الهمم، ولكنه أيضًا وسيلة لتقديم التضامن.

إن اللغة التي ينبغي استخدامها عندما يتعلق الأمر بالإعاقة تتطور، والمبدأ العام لاستخدام لغة الإعاقة هو الحفاظ على سلامة (قيمة وكرامة) جميع الأفراد كبشر، ويتم تشجيع الكتابة عن الإعاقة عبر استخدام المصطلحات والأوصاف التي تحترم وتشرح المنظور الذي

---

[١] World Health Organization, World report on disability, 2011, https://www.who.int/disabilities/world_report/2011/en/

[٢] D. S. Dunn & E. E. Andrews, Person-first and identity-first language: Developing psychologists' cultural competence using disability language, American Psychologist, Vol. 70, No. 3, 2015, P. 257

يضع الشخص أولًا والهوية أولًا، وينبغي اختيار اللغة مع فهم أن التفضيل المعبر عنه للأشخاص أصحاب الهمم فيما يتعلق بالتعريف يتفوق على مسائل الأسلوب.[١]

أ- لغة "الشخص أولًا"Person-first language

في لغة "الشخص أولًا"، يتم التأكيد على **الشخص** وليس الحالة المعوقة أو المزمنة التي يعاني منها الفرد، على سبيل المثال يُقال "شخص مصاب بالشلل النصفي" و"شاب مصاب بالصرع" بدلًا من "مشلول" أو "مصاب بالصرع"، وينطبق هذا المبدأ كذلك على مجموعات الأشخاص، فمثلا يُقال "الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات تعاطي المخدرات" أو "الأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية" بدلًا من "مدمنو المخدرات" أو "المتخلفون عقليًا".[٢]

ب- لغة "الهوية أولًا" Identity-first language

في لغة "الهوية أولًا"، تصبح **الإعاقة** هي المحور، مما يسمح للفرد باختيار هويته من زاوية الإعاقة بدلًا من السماح للآخرين بتسميتها أو اختيار مصطلحات ذات آثار سلبية،[٣] وغالبًا ما تُستخدم لغة الهوية أولًا كتعبير عن الفخر الثقافي بغرض استعادة الإعاقة التي مُنحت ذات يوم هوية سلبية، ويسمح هذا النوع من اللغة بإنشاءات مثل "الأعمى" و"المصاب بالتوحد" و"المبتور"، بينما في لغة الشخص أولًا، تكون الإنشاءات "الشخص الأعمى" و"الشخص المصاب بالتوحد" و"الشخص مبتور الأطراف".[٤]

---

[١] عبد المنعم على عمرو، سيكلوجية ذوى الإعاقة، الدار العالمية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٩، ص ١٨

[٢] Research and Training Center on Independent Living, Guidelines: How to write about people with disabilities (9th ed.), University of Kansas, 2020, https://rtcil.org/guidelines

[٣] B. J. Brueggemann, Disability studies/disability culture, Ed: In M. L. Wehmeyer, The Oxford handbook of positive psychology and disability, Oxford University Press, 2013, p. 283

[٤] Research and Training Center on Independent Living, Guidelines: How to write about people with disabilities, (electronic site), op. cit.

ج- الاختيار بين لغة "الشخص أولًا" ولغة "الهوية أولًا"

إن كلًا من النهجين اللذين يضعان "الشخص أولًا" و"الهوية أولًا" في التعامل مع اللغة مصممان لاحترام الأشخاص أصحاب الهمم، وكلاهما خياران جيدان بشكل عام، ومن المسموح استخدام أي من النهجين أو مزج لغة "الشخص أولًا" و"الهوية أولًا" ما لم يكن معلومًا أن مجموعة ما تفضل بوضوح نهجًا واحدًا، وفي هذه الحالة يجب استخدام النهج المفضل،[1] وقد يساعد مزج هذه اللغة على تجنب التكرار المرهق لـ "الشخص الذي لديه ..."، كما يُعد ذلك وسيلة لتغيير الطريقة التي ينظر بها المجتمع إلى الإعاقة والأشخاص داخل مجتمعات الإعاقة المعينة، والواقع أن مستوى تكامل هوية الإعاقة يمكن أن يكون وسيلة فعالة لفك شفرة اللغة التي يفضلها الأشخاص الذين نتكلم عنهم، وأولئك الذين يتبنون إعاقتهم كجزء من هويتهم الثقافية و/أو الشخصية هم أكثر عرضة لتفضيل لغة "الهوية أولًا".[2]

د- المصطلحات السلبية والمتعالية المتعلقة بأصحاب الهمم

ينبغي تجنب اللغة التي تستخدم استعارات تصويرية أو مصطلحات سلبية توحي بالتقييد، مثل: "مقيد بكرسي متحرك" أو "محصور بكرسي متحرك"، حيث يمكن استخدام مصطلح "مستخدم الكرسي المتحرك" بدلًا من ذلك، كما ينبغي تجنب استخدام تسميات مفرطة وسلبية، مثل: "ضحية الإيدز" - "تلف في الدماغ"، حيث يمكن استخدام مصطلح "شخص مصاب بالإيدز" أو "شخص مصاب بإصابة دماغية رضية" كبدائل لذلك، وكذلك ينبغي تجنب المصطلحات التي يمكن اعتبارها تندرج نوعًا ما تحت السباب، مثل: "مشلول"، "غير صالح"،

[1] S. Dunn & E. E. Andrews, Person-first and identity-first language, op. cit., p. 261

[2] Ibid, p. 263

"مجنون"، "مدمن كحول"، حيث يمكن استبدالها بمصطلحات مثل: "شخص يعاني من إعاقة جسدية"، "شخص يعاني من مرض عقلي"، "شخص يعاني من اضطراب تعاطي الكحول".[١]

كما أن تسميات من نوعية "الأداء العالي" أو "الأداء المنخفض" هي تسميات إشكالية وغير فعالة في وصف الفروق الدقيقة لتجربة الفرد مع الإعاقة التنموية و/أو الفكرية؛ وكحلٍ بديل يمكن تحديد نقاط القوة والضعف لدى الفرد، وكما هو الحال مع المجموعات المتنوعة الأخرى قد يستخدم المطلعون على ثقافة الإعاقة مصطلحات سلبية ومتعالية فيما بينهم، إلا أنه من غير المناسب لشخص غير معاق استخدام هذه المصطلحات.[٢]

هذا وينبغي تجنب استخدام التعبيرات الملطفة التي تتسم بالاستخفاف عند وصف الأفراد أصحاب الهمم، مثل: "الاحتياجات الخاصة"، "المعوقين جسديًا"، "ذوي الإعاقة"، إذ يعتبر العديد من الأشخاص أصحاب الهمم هذه المصطلحات متعالية وغير مناسبة، والأقرب للصواب – عند التعبير عن أصحاب الهمم – هو التركيز على كل من القدرات والمخاوف لتجنب اختزالهم في "حزمة من النواقص"، كأن يُشار للأفراد أصحاب الهمم باعتبارهم "مرضى" أو "عملاء" في سياق بيئة الرعاية الصحية.[٣]

وتلزم المادة ٨ من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق ذوى الإعاقة الدول الأطراف باتخاذ تدابير فورية وفعالة ومناسبة من شأنها تعزيز احترام حقوق وكرامة أصحاب الهمم، ومكافحة الصور النمطية والأحكام المسبقة والممارسات الضارة المتعلقة بأصحاب الهمم.[٤]

٢. التعريفات الاصطلاحية المتعلقة بأصحاب الهمم

---

[١] أميرة حسان عبد الجيد دوام، دور السياسات الإدارية بمؤسسات الدمج لمواجهة ظاهرة التنمر وانعكاسها على تمكين أصحاب الهمم من الإعاقة العقلية البسيطة، مجلة بحوث التربية النوعية، ع٦٧، جامعة المنصورة – كلية التربية النوعية، ٢٠٢٢، ص ٧٢

[٢] نفس المرجع السابق، ص ٧٣

[٣] أمنية سالم، الشارقة للخدمات الإنسانية في القاهرة: توظف الفن في خدمة قضايا أصحاب الهمم، مجلة الرافد، ع٣٠٣، حكومة الشارقة – دائرة الثقافة، ٢٠٢٢، ص ١٠٨

[٤] Clement Marumoagae, Disability Discrimination and the Right of Disabled Persons, P.E.R vol. 15, no 1, 2012, p. 11

إن النضال من أجل تعريف الإعاقة بشكل دقيق وواقعي يشمل التجربة المعاشة للأشخاص أصحاب الهمم هو نضال تاريخي، يتميز بديناميكيات القوة والتحيز والاستبعاد الاجتماعي لأولئك الذين لا "ينتمون". ويكمن جوهر هذا النضال في البحث عن هوية وشعور بالانتماء لدى الأشخاص أصحاب الهمم، وإذا كان الفهم المبكر للإعاقة – والذي استند إلى تعريف طبي محدود ومساوٍ للنقص –قد أثر على التدابير التي أسفرت عن سياسات وممارسات استبعدت الأشخاص أصحاب الهمم من المجتمع لعقود من الزمان، فإن الاستخدام العملي لتعريف قائم على حقوق الإنسان ونموذج التنمية لديه القدرة على تحفيز التغيير، وحتى إذا تم فهم الإعاقة بشكل مختلف وقياسها بشكل مختلف منذ تسعينات القرن الماضي، فمن الواضح أن طبيعتها المتطورة تعكس السياق والمجتمع الذي يعيش فيه الأشخاص أصحاب الهمم.[١]

إن الإعاقة مفهوم معقد ومتطور، وتعريفها يجب أن يأخذ في الاعتبار واقع تطور التعريفات الحالية للإعاقة بمرور الوقت، وهي تعكس وجهة نظر أكثر تقدمية للإعاقة مما كانت عليه في الماضي، فضلا عن أنه حتى الآن لا يوجد تعريف واحد للإعاقة يحظى بالإجماع الدولي؛ فهناك تعريفات مختلفة للإعاقة، ومع ذلك فإن جميع التعريفات القائمة على الحقوق تشترك في بعض العناصر حتى وإن كانت تؤكد عليها أو تصيغها بشكل مختلف، وتشمل تلك العناصر المشتركة: وجود ضعف، والقيود أو الحواجز الداخلية والخارجية التي تعوق المشاركة الكاملة والمتساوية، والتركيز على قدرات الشخص ذو الإعاقة، وفقدان أو عدم القدرة على الوصول إلى الفرص بسبب الحواجز البيئية و/أو التصورات والمواقف السلبية للمجتمع، فضلا عن إمكانية كون الإعاقة دائمة أو مؤقتة أو عرضية.[٢]

وبالتالي فإن الإعاقة تنشأ عن التفاعل بين الأشخاص أصحاب الهمم والحواجز السلوكية والبيئية، ومن المهم ملاحظة أنه ينبغي تعريف الأشخاص أصحاب الهمم في سياق تحديد المجموعة المستفيدة لأغراض مثل العمل الإيجابي، والحماية من التمييز، وتقديم

---

[١] عبد المنعم على عمرو، سيكلوجية ذوى الإعاقة، مرجع سابق، ص ١٩– ٢٠

[٢] Blanck B, Wilichowski A and Schmeling J, 'Disability Civil Rights Law and Policy, William & Mary Bill of Rights Journal, Vol. 12, No. 3, 2004, p. 5

الخدمات، وتدابير دعم الإقامة المعقولة، والضمان الاجتماعي، وما إلى ذلك، وهذا يتطلب درجة من التعريف الذاتي، حيث يحدَّد الفرد ما إذا كان معاقًا أم لا، بناءً على العوامل والسياقات البيئية، وفي هذا السياق تعترف اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بالإعاقة كمفهوم متطور وتقرر أن الإعاقة تنتج عن التفاعل بين الأشخاص ذوي الإعاقات والحواجز السلوكية والبيئية التي تعيق مشاركتهم الكاملة والفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين.[١]

ويرى الباحث أن ربط الاعاقة بالقصور فقط دون شمولها بالعوائق المجتمعية، يفضى لصعوبة تحقق شمول أصحاب الهمم، لأنه من العسير تعديل القصور الذى نلمسه بحواسنا، ومن ثم يلزم تشجيع ما تقوم به دولة الإمارات العربية المتحدة من تغيير الرؤية من مجرد رعاية أصحاب الهمم للتفاعل مع العوائق المجتمعية توسلا لتحقيق الاندماج والشمولية والتشاركية، وإتاحة الترتيب الميسر المعقوللتحقيق تلك الغايات.

٣. المسح العالمى لأصحاب الهمم٢٠٢٤

وفق إحصاءات الصحة والإعاقة في العالم، بما في ذلك البيانات والحقائق المتعلقة بالعمر والمنطقة والأنواع وأعداد السكان من أصحاب الهمم، يظهر أنه في الوقت الحالي يعيش حوالي ١٠% من سكان العالم – أو ما يقرب من ٦٥٠ مليون شخص – بإعاقة،ووفقًا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعيش ٨٠% من الأشخاص أصحاب الهمم في الدول النامية، ويقدر البنك الدولي أن ٢٠% من أفقر الناس في العالم يعانون من نوع ما من الإعاقة، ويميلون إلى اعتبارهم في مجتمعاتهم الأكثر حرمانًا، وتُظهِر الإحصاءات زيادة مطردة في هذه الأعداد، وتشمل أسباب ذلك: ظهور أمراض جديدة وأسباب أخرى للإعاقة، مثل فيروس نقص المناعة البشرية – الإيدز، والإجهاد، وإدمان الكحول والمخدرات، وزيادة متوسط العمر وزيادة أعداد كبار السن حيث يعاني كثيرٌ منهم من إعاقات، والزيادة المتوقعة في عدد الأطفال أصحاب

[١] Fleischer, Doris Zames and Zames, Frieda. The Disability Rights Movement: From Charity to Confrontation, Temple University Press, 2nd ed., 2011, p. 28

الهمم على مدى السنوات الثلاثين المقبلة – وخاصة في البلدان النامية – بسبب سوء التغذية والأمراض وعمل الأطفال وغيرها من الأسباب، فضلا عن الصراع المسلح والعنف؛ إذ مقابل كل طفل يُقتل في الحرب، يُصاب ثلاثة أطفال بنوع دائم من الإعاقة، وفي بعض البلدان تنجم ربع حالات الإعاقة عن الإصابات والعنف وفقًا لمنظمة الصحة العالمية، كما أنه في البلدان التي يتجاوز فيها متوسط العمر المتوقع ٧٠ عامًا يتعايش الأشخاص في المتوسط نحو ٨ سنوات – أو ١١.٥% من عمرهم – مع الإعاقة.[١]

ويخلق هذا الارتباط المتبادل بين الفقر والإعاقة حلقة مفرغة؛ فالفقراء أكثر عرضة للإصابة بالإعاقة بسبب افتقارهم إلى القدرة على الحصول على التغذية الجيدة والرعاية الصحية والصرف الصحي، فضلًا عن سوء ظروف المعيشة وغياب العمل الآمن، وبمجرد حدوث ذلك يواجه الناس عوائق تحول دون حصولهم على التعليم والتوظيف والخدمات العامة التي يمكن أن تساعدهم على الإفلات من براثن الفقر.[٢]

كما ترتفع معدلات الإعاقة بين السكان بين الفئات ذات المستوى التعليمي الأدنى في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ففي المتوسط يعاني ١٩% من الأشخاص الأقل تعليمًا من الإعاقة، مقارنة بنحو ١١% بين الأشخاص الأكثر تعليمًا، وفي هذا الصدد تقول منظمة اليونسكو إن ٩٠% من الأطفال أصحاب الهمم في البلدان النامية لا يذهبون إلى المدرسة، أما في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فيظل الطلاب أصحاب الهمم في التعليم العالي ممثلين تمثيلًا ناقصًا، على الرغم من أن أعدادهم في تزايد، كما تقول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.[٣]

---

[١] the United Nations, Factsheet on Persons with Disabilities, Department of Economic and Social Affairs Disability, https://www.un.org/development/desa/disabilities

[٢] بوسى حسين عبد العال، الواقع الاجتماعى لأسر ذوى الحاجات الخاصة، دراسة حالة لعينة من الأسر، رسالة دكتوراه، كلية البنات جامعة عين شمس، ٢٠١٩، ص ٦١

[٣] مشاعل سفاح مطارد الحربى، واقع الخدمات التعليمية لطلاب الجامعة ذوى الاحتياجات الخاصة فى الجامعة، رسالة ماجستير، كلية التربية النوعية جامعة بنها، ٢٠١٩، ص ٤٨

٤. مفهوم عام للحقفى الحياة المستقلة والاندماج المجتمعى

لا تعنى الحياة المستقلة أننا نريد أن نفعل كل شيء بأنفسنا، أو لا نحتاج إلى أى شخص أو نحب أن نعيش مع الآخرين، لكنها تعنى المطالبةبنفس الخيارات والسيطرة فى حياتنا اليومية التى يستهلكها من لا ينتمون لأصحاب الهمم، والتقاسم فى نفس الحاجة إلى الشعور بالشمول والاعتراف والمحبة، ويتمتع الأشخاص أصحاب الهمم بحق متساوٍ فى العيش فى المجتمع، مع خيارات مساوية للآخرين، وهذا يتطلب من الحكومات اتخاذ تدابير فعّالة ومناسبة لتسهيل تمتع أصحاب الهمم الكامل بهذا الحق وإدماجهم ومشاركتهم الكاملة فى المجتمع.[١]

وقد ركزت المادة ١٩ من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق ذوى الإعاقة على حق أصحاب الهمم فى الحياة المستقلة والإدماج وأن يشكلوا جزءًا من مجتمعاتهم، ولهم اختيار مكان السكنى والإقامة الخاصة بهم، أما المادة ٢٠ من ذات الاتفاقية فقد اعتنت بحق أصحاب الهمم فى التنقل بشكل مستقل قدر الإمكان.[٢]

أما المادة ٢٣ من ذات الاتفاقية فقد شددت على حق أصحاب الهمم فى الحد من التمييز على أساس إعاقتهم بكل صوره فيما يتعلق بالحق فى تكوين الأسرة، والحق فى تثقيفهم – ثم تمكينهم – فيما يتعلق بصحتهم الإنجابية وتنظيم الأسرة، وحظر فصل الأطفال عن والديهم بسبب الإعاقة للطفل أو لأبويه بما يكفل المصلحة الفضلى للطفل.[٣]

والحق في السكن اللائق هو أحد أهم مظاهر هذه الركيزة، وهو مقرر صراحة في شتى الوثائق الدولية، بما في ذلك الفقرة ١ من المادة ٢٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والفقرة ١ من المادة ١١ من العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية

---

[١] Janet E Lord, Future Prospects for the United Nations Convention on the Rights of Persons with Disabilities, Disability Studies, International Human Rights Law, 2020, p. 35

[٢] Marina Kobakhidze, The standards set by United Nations Convention on the Rights of Persons with Disabilities (UNCRPD), Tbilisi, 2020, p. 30

[٣] Ibid, p. 35

والثقافية، والفقرة ٥ (القسم د) من المادة ٣ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والمادة ٢٧ من اتفاقية حقوق الطفل، والفقرة ٤ من المادة ١٤ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والمادة ٢١ من الاتفاقية المتعلقة بوضع اللاجئين، كما يمكن الإشارة إلى التوصية رقم ١١٥ لمنظمة العمل الدولية بشأن سكن العمال واتفاقيتها رقم ١١٧ بشأن السياسة الاجتماعية.[١]

المطلب الثانى

ركائز حماية أصحاب الهمم من منظور الالتزامات الدولية

١. ركيزة وصول أصحاب الهمم للمرافق

تكمن إمكانية الوصول **Accessibility** فى صميم الحق فى الكرامة الإنسانية والقدرة على العيش كفردٍ متساوٍ فى المجتمع، واحترام المساحة الشخصية، والحق فى تكافؤ الفرص دون عوائق اصطناعية، ويتطلب عدد من المواد فى اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوى الإعاقة من الدول الأطراف اتخاذ التدابير المناسبة لضمان قدرة أصحاب الهمم على الوصول، على قدم المساواة مع الآخرين، إلى البيئة المادية ووسائل النقل والمعلومات والاتصالات بالإضافة إلى المرافق والخدمات الأخرى المفتوحة أو المقدمة للجمهور، سواء فى المناطق الحضرية أو الريفية.[٢]

ويجب أن يشمل توفير إمكانية وصول أصحاب الهمم إلى البيئة المبنية جميع المؤسسات العامة والخاصة والأماكن المشتركة، ويجب وضع خطط كمية ومكلفة لمعالجة نتائج عمليات التدقيق، كما يجب توفير الميزانية اللازمة لتنفيذ الخطة، ويجب أن تركز الخطة على جمع الأموال اللازمة لتجديد جميع المبانى العامة والخاصة، وتعين الدول المختلفة عددًا من ضباط ارتباط فى دواوين حكوماتها، يكون كل

---

[١] مصطفى محمود إبراهيم محمود، العدالة الاجتماعية كمدخل لمناهضة الاستبعاد الاجتماعى للمعاقين حركيا، رسالة ماجستير، كلية الخدمة الاجتماعية جامعة أسيوط، ٢٠١٩، ص ٥١

[٢] أميرة محمد محمود فايد، التمكين الاجتماعي وتحقيق الدمج المجتمعي للأشخاص ذوي الإعاقة الحركية، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، مج ٣٣، ع ٣، كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة الفيوم، أكتوبر ٢٠٢٣، ص ٢٨٨

منهم معنيًا بإمكانية الوصول للبنية التحتية، كما تشكل الأنظمة العامة والخاصة غير المتاحة عبر سلسلة قيمة السفر عائقًا رئيسيًا أمام الحق فى المساواة لأصحاب الهمم، وتكون النساء والمتعلمون من أصحاب الهمم أكثر عُرضة للخطر بشكل خاص عند استخدام أنظمة النقل العام غير المتاحة، وفضلا عن ذلك فإنه عندما تكون منصات المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا متاحة وبأسعار معقولة ويمكن الوصول إليها، فإنها تعمل على تحسين إدماج أصحاب الهمم فى جميع جوانب المجتمع بشكل كبير.[١]

والوصول الشامل هو قدرة المستخدمين على الحصول على فرص متساوية والوصول إلى الخدمات والمنتجات والأنظمة والبيئات، بغض النظر عن وضعهم الاجتماعى و/أو الاقتصادي، أو خلفيتهم الدينية أو الثقافية، أو جنسهم أو القيود الوظيفية، وبالتالى يمكن وصف إمكانية الوصول بأنها "القدرة على الوصول" فضلًا عن وظائف بعض الأنظمة أو البيئات أو المنتجات أو الخدمات أو الكيانات.[٢]

ومن المرافق التى لها الأولوية القصوى لتندرج ضمن ركيزة الوصول مرفق القضاء، وقد ركزت اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل كبير على دعوة الحكومات دائمًا إلى سن قوانين فعالة وقانونية وتقديم توصيات إيجابية للوصول الميسر للمرفق القضائى – بمعناه الأوسع – خلال عملية التقاضي.[٣]كما شددت المادة ١٢ من الاتفاقية على أن لأصحاب الهمم ذات الحقوق أمام القانون كالآخرين، ومن ثم لهم الأهلية القانونية المساوية لما لغيرهم فى كل مجالات الحياة،كما تلزم الاتفاقية الدول بتبنى المعايير والضوابط الملائمة لتقديم المساندة للأفراد من أصحاب الهمم

---

[١] Andrea Broderick, Of rights and obligations: the birth of accessibility, The International Journal of Human Rights, Vol. 24, no. 4, 2020, p. 402-403

[٢] وسام حسن نصر محمد، المتطلبات اللازم توافرها في الاختصاصي الاجتماعي للعمل مع أصحاب الهمم في إطار الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية: دراسة على الاختصاصيين الاجتماعيين العاملين في دولة الإمارات العربية المتحدة، شؤون اجتماعية، مج٣٧، ع١٤٧، جمعية الاجتماعيين في الشارقة، ٢٠٢٠، ص ٢٧

[٣] Eilionóir Flynn, Making human rights meaningful for people with disabilities: advocacy, access to justice and equality before the law, The International Journal of Human Rights, Vol. 17, Iss. 4, May 2013, p. 218

ليتمكنوا من الممارسة الفعالة لما يتمتعون به من أهلية قانونية، وكذلك تكرس تلك المادة حق أصحاب الهمم فالملكية أو الإرث، وكذلك إدارة الشؤون المالية على قدم المساواة مع الآخرين، وكذا حصولهم على قروض ورهون وخلافهمن صور الائتمان،كما تشدد المادة ١٣ من ذات الاتفاقية على حق أصحاب الهمم فى اللجوء لقاضيهم الطبيعى كما هو الحال مع الآخرين، ومن ثم ينبغى على الدول إتاحة إمكانية الوصول لمرفق القضاء، والتيسير الممكن لممارسة ذلك الحق أيًا ما كان الإجراء القانونى، وكذا إتاحة التدريب الملائم لموظفالمجال القضائىبما فيهم الشرطة والعاملون بالسجون بغرض تكريس ذلك.[١]

وقد شددت المادة ٩ من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق ذوى الإعاقة على دور الوصول المتعلق بصورة جلية بتحقيق استقلال أصحاب الهمم، وتمكنهم من المشاركة الفعالة فى مختلف مجالات الحياة، كما شددت على أطراف الاتفاقية القيام بكل الإجراءات لكفالة حقوق الأفراد أصحاب الهمم فى الوصول لبيئتهم المادية، والمعلومات ونظم التكنولوجيا،والاتصالات والمواصلات، وجميع المرافق والخدمات العمومية، وعلى الأطراف كفالة التصدى للمعوقات حتى تمكن أصحاب الهمم من الوصول والمشاركة،وكذلك شددت على أهمية تطور الضوابط والتوجيهات لإتاحة الوصول للمرافق والخدمات، وبناء القدرات الفردية والجمعية لإتاحة هذا الوصول.[٢]

---

[١] Andrea Broderick, of rights and obligations: the birth of accessibility, op. cit, p. 397

[٢] نجم الدين عبد المحسن حسن، المركز القانونى للأشخاص ذوى الإعاقة فى القانون الدولى الخاص، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة المنصورة، ٢٠١٩، ص ٢٦

كما أن حق أصحاب الهمم في الوصول إلى البيئة المادية ووسائل النقل العام هو مقدمة لحرية التنقل، كما تضمنها المادة ١٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة ١٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، كما أن حق الوصول إلى المعلومات والاتصالات هو مقدمة لحرية الرأي والتعبير، كما تضمنها المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والفقرة ٢ من المادة ١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، كما تقر الفقرة ٣ من المادة ٢٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بحق كل مواطن في الوصول، وفقًا للشروط العامة للمساواة في الوظائف العامة في بلده. ويمكن اعتبار الفقرة ٣ من المادة ٢٥ أساسًا لدمج حق الوصول في معاهدات حقوق الإنسان الرئيسية، وتضمن الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري حق الوصول إلى أي مكان أو خدمة عامة، والخلاصة أنه تم إرساء طريق قانوني في إطار المنظومة الدولية لحقوق الإنسان بشأن حق الوصول كحق فردي.[١]

٢. ركيزة حماية أصحاب الهمم

تتطلب المادة ٧ من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوى الإعاقة من الدول الأطراف اتخاذ كافة التدابير اللازمة لضمان حماية الأطفال من أصحاب الهمم بشكل كامل عبر تمتعهم بجميع

[١] أميرة محمد محمود فايد، التمكين الاجتماعي وتحقيق الدمج المجتمعي للأشخاص ذوي الإعاقة الحركية، مرجع سابق، ص ٢٧٥-٢٧٦

حقوق الإنسان والحريات الأساسية على قدم المساواة مع الأطفال الآخرين، وضمان أن تكون المصلحة الفضلى للطفل هى الاعتبار الأساسى فى جميع الإجراءات المتعلقة بالأطفال ذوى الإعاقة، وضمان أن يكون للأطفال ذوى الإعاقة الحق فى التعبير عن آرائهم بحرية فى جميع المسائل التى تؤثر عليهم، وإعطاء آرائهم الوزن اللائق وفقًا لعمرهم ونضجهم، على قدم المساواة مع الأطفال الآخرين، وتوفير المساعدة المناسبة للأشخاص ذوى الإعاقة والعمر لتحقيق هذا الحق. كما تنص المادة ٢٣ من اتفاقية حقوق الطفل على اتخاذ تدابير محددة لحماية حقوق الأطفال ذوى الإعاقة.[١]وفي هذا الصدد أعربت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل، فى ملاحظاتها الختامية لعام ٢٠٠٠، عن قلقها إزاء عدم كفاية الحماية القانونية والمرافق والخدمات المقدمة للأطفال ذوى الإعاقة، وخاصة ذوى الإعاقة العقلية.[٢]

أما المادة ١٤ من اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق ذوي الإعاقة فتعتنى بحرية الفرد وأمنه، وتشدد على كفالة حق أصحاب الهمم فى الحرية كغيرهم، وحظر حرمانهم من ذلك الحق بسبب إعاقتهم، وعلى أى دولةإتاحة ما يضمن معاملتهم وفقًالضوابط القانون الدولى حال وجود ما يقتضى سلب حريتهم

[١] Raymond Lang, Maria Kett, Nora Groce, and Jean-Francois Trani, Implementing the United Nations Convention on the rights of persons with disabilities: Principles, implications, practice and limitations. ALTER-European Journal of Disability Research, vol. 206, 2011, p. 12

[٢] United NationsCommittee on the Rights of the Child, Concluding Observations of the Committee on the Rights of the Child, 24 February 2000, CRC/C/15/Add.119, https://www.ohchr.org/en/documents/concluding-observations/concluding-observations-committee-rights-child

بما في ذلك الترتيب الميسر المعقول لهم، وتشدد تلك الاتفاقية على حق أصحاب الهمم فى حمايتهم وعدم تعريضهملأى معاملة قاسية أو مهينة أو غير إنسانية، وحظر استغلالهم، أو ممارسة العنف ضدهم أوالاعتداء عليهم، وينبغى على أى دولة طرف اعتماد كل المعايير والضوابط التى تكفل ذلك الحق، ومن أمثلة ذلك: إتاحة الدعم والتأهيل لمن يتعرض منهم لتلك الصور المتنوعة من الإساءة والعنف، وتطوير القوانين والبرامج التى تكفل ما ذُكر لاسيما إذا كان من بين أصحاب الهمم نساء أو أطفال.[١]

وتنعكس ركيزة الحماية كذلك من خلال الحق فى المساواة أمام القانون الوارد فى معاهدات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية الأساسية الأخرى؛ فالمادة ١٥ من اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة تضمن أيضًا المساواة للمرأة أمام القانون، وتتطلب الاعتراف بالأهلية القانونية للمرأة على قدم المساواة مع الرجل، بما فى ذلك الأهلية القانونية لإبرام العقود وإدارة الممتلكات وممارسة حقوقها فى نظام العدالة، وتحدد المادة ٣ من الميثاق الأفريقى لحقوق الإنسان والشعوب الحق فى المساواة أمام القانون والتمتع بحماية القانون على قدم المساواة.[٢]

كما تركز المادة ١١ من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوى الإعاقة – الخاصة بحالات الخطر والطوارئ الانسانية – على أوضاع الخطر والطوارئ بصدد الحالات الإنسانية، وينبغي على الدول الاطراف اتخاذ التدابير والاجراءات التى تكفل الحماية وتحقق الأمن لأصحاب الهمم فى ظروف الخطر بما فى ذلكحالات الصراع والحرب، وظروف الخطر الانساني، والكوارث الطبيعية، ويقرر كلٌ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان والعهد الدولى الخاص

[١] Monica Pinilla-Roncancio, María Goméz-Castillo & Eilionoir Flynn, Data and human rights for persons with disabilities: the case of deprivation of liberty, The International Journal of Human Rights, Vol. 24, Iss. 6, 2020, p. 117

[٢] Amy Raub, Isabel Latz, Constitutional Rights of Persons with Disabilities: An Analysis of 93 National Constitutions, Harvard Human Rights Journal, Vol. 29, 2016, p. 11

بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوى الإعاقة على أن الحق فى الاعتراف المتساوى أمام القانون سارى المفعول فى كل مكان، وبعبارة أخرى لا توجد ظروف مسموح بها بموجب القانون الدولى لحقوق الإنسان حيث يمكن حرمان شخص ما من حقه فى الاعتراف به كشخص أمام القانون، أو حيث يمكن تقييد هذا الحق، ويعزز هذا بنود المادة ٤ (٢) من العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التى تنص على أنه لا يجوز الانتقاص من هذا الحق حتى فى ظروف الطوارئ العامة.[١]

إن التمتع بحق أصحاب الهمم فى عدم التعرض للتعذيب وغيره من أشكال العنف يرتبط أيضًا بالتمتع بحقوق الإنسان الأخرى، مع مراعاة تعرض الأشخاص أصحاب الهمم بشكل خاص لخطر التعرض للتعذيب وغيره من أشكال المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وعلاوة على ذلك فإن التعذيب يشكل سببًا شائعًا للإعاقة، وعندما يتعرض شخص من أصحاب الهمم للتعذيب، فقد يؤدى ذلك إلى إعاقات ثانوية أو ظهور حالة طبية خطيرة، وأخيرًا فإن فشل المحقق فى التعرف على إعاقة الشخص قد يُفهم على أنه عدم تعاون.[٢]

٣. ركيزة تمكين أصحاب الهمم

يجب أن يتمتع الأشخاص أصحاب الهمم بحقوق اجتماعية متساوية مع جميع الأشخاص الآخرين في المجتمع، لأن توفير هذه الحقوق يتيح لهم المشاركة الكاملة في حياة المجتمع. ويشمل ذلك الحق في التعليم والرعاية الصحية والإسكان والنقل والرياضة والترفيه والثقافة وخدمات التنمية الاجتماعية والأمن الغذائي والحياة الأسرية،

[١] نجم الدين عبد المحسن حسن، المركز القانونى للأشخاص ذوى الإعاقة فى القانون الدولى الخاص، مرجع سابق، ص ٦١

[٢] Oliver Lewis, Disability, torture and ill-treatment: taking stock and ending abuses, The International Journal of Human Rights, 2012, p. 817

ويمكن التعرف على هذه الحقوق من مختلف الوثائق الدولية ذات الصلة وبالأخص اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.[١]

كما تنبع العدالة الاجتماعية من توفير الحقوق الاقتصادية العادلة، كما تعمل الحقوق الاقتصادية كنقطة محورية للسياسات والخطط والبرامج الاقتصادية، ولكي يمارس المرء حقوقه الاقتصادية لابد أن يكون قادرًا على المشاركة بنشاط في العمليات والأنشطة الاقتصادية على قدم المساواة مع الكرامة الإنسانية والاعتماد على الذات، وتشمل الحقوق الاقتصادية الوصول إلى الموارد مثل الأرض ورأس المال المالي والعمل اللائق والبنية الأساسية الرأسمالية والعمالة، ويمكّن تحقيق الحقوق الاقتصادية الناس من الحصول على الوسائل اللازمة لتلبية احتياجاتهم الإنسانية الأساسية بشكل مستقل وبكرامة واحترام للذات، ويتلخص هدف العدالة الاقتصادية في خلق الفرص لجميع الناس لتحقيق الاستقلال الاقتصادي والمالي من أجل عيش حياة كريمة ومنتجة وإبداعية، والحد من التفاوت في الدخل.[٢]وكما هو الحال في الحقوق الاجتماعية، يمكن منح الحقوق الاقتصادية لجميع الأشخاص أصحاب الهمم من خلال تطبيق النموذج

---

[١] Sana Rawaqa, The role of international law in promoting and enforcing the rights of persons with disabilities, The International Journal of Human Rights, Published online: 24 Sep 2024, p. 76

[٢] رضا عبد الحليم عبد المجيد عبد البارى، حقوق ذوى الاحتياجات الخاصة (دراسة مقارنة)، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٩

الاجتماعي ونهج الإدماج، وعلى المستوى العملي يعني هذا أنه يجب إشراك الأشخاص أصحاب الهمم في وضع وتطوير وتنفيذ ومراقبة سياسات وبرامج التنمية الاقتصادية، كما يجب أخذهم في الاعتبار عند التخطيط للبرامج والمشاريع (كمستفيدين ومنفذين)، ويجب إزالة جميع الحواجز التي تحول دون الوصول إلى الاقتصاد السائد.[1]

أ. تمكين أصحاب الهمم من التعليم

يعتبر الحق في التعليم في المادة ٢٤ من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من الحقوق الأساسية لكل فرد في المجتمع لتعزيز المعرفة والمعلومات وتنمية المهارات والتقنيات والثقافة اللازمة في الحياة وتنمية الشخصية، ومن وسائل تحقيق هذا الغرض تعزيز وإقناع النظام التعليمي للدول،[2]وفى هذا الصدد تركزهذه المادة على حق الأفراد من أصحاب الهمم فى التعليم بلا تمييز مستند على إعاقتهم، مع كفالة تكافؤ الفرص لهم،ويستدعى ذلك إتاحة التعليم الشامل وكذا المستمر على مدار الحياة للاستفادة القصوى من قدراتهم،وكذلك الحرص على لزوم عدم إقصائهم من التعليم الأساسى الملزم بالاستناد لذريعة الإعاقة،وعلى الدول إتاحة وتعزيز الفرص التعليمية والتدريبات المهنة

[1] أيمن محمد زين عثمان، تشغيل أصحاب الهمم بالقطاع الخاص في القانون الإماراتي: دراسة مقارنة، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، مج٧، ع٢٦، كلية القانون الكويتية العالمية، ٢٠١٩، ص ٢٤٩

[2] فاطمة صباح خميس المحيربي، دور وجهود المعلمين في دعم ورعاية الطلبة الموهوبين من أصحاب الهمم في مدارس دولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة العلوم المتقدمة للصحة النفسية والتربية الخاصة، مج٢، ع٥، جامعة طنطا – كلية التربية – وحدة النشر العلمي، ٢٠٢٣، ص ٦

بكل درجاتها لشتى أصناف الإعاقة، عبر إتاحة الترتيب الميسرة والمعقولة والمساندة بكل صورها المتنوعة لكفالة وتعزيز حق التعلم وفرصة نيله.[١]

ب. تمكين أصحاب الهمم من الصحة

تتحدد الصحة كقضية من قضايا حقوق الإنسان من حيث أعلى مستوى صحى يمكن بلوغه، وبعبارة أخرى يتمتع الأشخاص بالحق فى الظروف والموارد التى تعزز وتيسر الحياة الصحية، وتمتد إمكانية حصول أصحاب الهمم على الرعاية الصحية إلى ما هو أبعد من مجرد الوصول المادى، فكثيرًا ما يعانى الأشخاص أصحاب الهمم من المزيد من الحرمان بسبب تأثير العوامل الاجتماعية التى تحدد الصحة، ولابد أن تكون الخدمات الصحية والاجتماعية فى متناول أصحاب الهمم وبأسعار معقولة وذات صلة بجميع أبعاد الإعاقة والبيئة، ومن المهم تعزيز قدرتهم على الوصول إلى نظام الرعاية الصحية، وضمان سهولة الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالخدمات المتاحة وبأسعار معقولة، وأن يعامل العاملون فى مجال الرعاية الصحية أصحاب الهمم وأسرهم بكرامة واحترام، وأن يكون النظام قادرًا على الاستجابة بطريقة مناسبة وفى الوقت المناسب لاحتياجات أصحاب الهمم.[٢]

وتركز المادة ٢٥ من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوى الإعاقة على حق أصحاب الهمم فى أن يحصلوا على الخدمة الصحية بلا تمييز على أساس الإعاقة،وعلى الدول الأطراف القيام بالإجراءات والتدابير التى تكفل إتاحة الخدمة الصحية التى تراعى فيها النوع الاجتماعى بذات القدر والنوعية التى تتاح فيها بالمجان لغيرهم من غير أصحاب الهمم،كما يلزم إتاحة الخدمات الصحية التخصصية لأصحاب الهمم والتى تضم: الكشف والتدخل المبكر، والوقاية للتقليل من أثر الإعاقة، ومنع تفاقم عواقبها،كما يلزم إتاحة الخدمات الصحية التأمينية، على أن

---

[١] Clement Marumoagae, Disability Discrimination and the Right of Disabled Persons, op. cit, p. 15

[٢] Amila Hewagajanayakage, Dignity in health care for people with learning disabilities RCN guidance (second edition), p. 20, https://www.academia.edu/29980653/Dignity

يراعى في كل ذلك قرب مكان إتاحة الخدمات للمجتمعات المحلية،أما المادة ٢٦ من ذات الاتفاقية فتركز على تمكين أصحاب الهمم من أن يحققوا أقصى درجة من الاستقلال والمحافظة عليه، وتمكينهم من أن يكتسبوا أقصى مدى من القدرة العقلية والمهنية والبدنية، وتحقيق دمجهم فى كل أنشطة الحياة،[١]وهذا يستدعي من المؤسسات المتنوعة العمل على تقوية وتوسيع برامج التأهيل وإعادته فى النطاق الصحى والتعليمى والاجتماعى، ويستدعى من الدول تقدم وتقوية برامج التدريب للمتخصصين من العمال فى مضمار التأهيل وإعادته، والعمل على إتاحة تقنية ذلك وأجهزته المختصة بأصحاب الهمم.[٢]

ج. تمكين أصحاب الهمم من العمل

يتحدد الفقر كمفهوم متعدد الأبعاد من خلال جملة أمور منها: قدرة الأسرة على الوصول للخدمات الصحية والتعليمية والتوظيفية، وترتبط الحواجز التى تمنع أصحاب الهمم من تحسين سبل عيشهم بالقدرة المحدودة على الوصول إلى الخدمات مثل الصحة والتعليم، والمواقف السلبية من جانب الموظفين وأفراد المجتمع، والافتقار إلى أماكن الإقامة والموارد المعقولة، فضلًا عن زيادة التكاليف المرتبطة بالرعاية الصحية والنقل والأجهزة المساعدة والمساعدة الشخصية، وكثيرًا ما يُسلَّط الضوء على الافتقار إلى التعليم أو عدم كفايته باعتباره عنصرًا رئيسيًا وسببًا للفقر بين أصحاب الهمم، وأكثر ما يرتبط الفقر والإعاقة نراه فى مرحلة البلوغ، ويرتبط هذا بعدم القدرة على الوصول إلى التعليم أثناء الطفولة ـ فإذا

[١] وسام حسن نصر محمد، المتطلبات اللازم توافرها في الاختصاصي الاجتماعي للعمل مع أصحاب الهمم في إطار الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية: دراسة على الاختصاصيين الاجتماعيين العاملين في دولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق، ص ١٩

[٢] Raymond Lang, Implementing the United Nations Convention on the rights of persons with disabilities, op. cit, p. 15

كان الأطفال من أصحاب الهمم قادرين على الوصول إلى التعليم المدرسى، فإن هذا يقلل من احتمالية عيشهم فى فقر كبالغين.[١]

وغالبًا ما يرتبط انخفاض القدرة على الكسب بالقيود الوظيفية، وغالبًا ما تكون التكاليف الكبيرة اللازمة لاستيعاب هذه القيود، والتعرض الكبير لبعض الصدمات المالية، وإمكانات الكسب المحدودة للغاية، ونقص الاحتياطيات المالية، مما يؤدى إلى عيشهم تحت خط الفقر أو بالقرب منه.

ولكن هذا الضعف له آثار عميقة أيضًا على أصحاب الهمم الذين يتمتعون بأمان مالى أكبر، ولكن مواردهم محدودة ونفقاتهم غير عادية، وبالتالى فإن الفشل فى الحفاظ على الاستقرار المالى قد يؤدى إلى دوامة هبوط تفضى للإفلاس وتدهور الصحة البدنية والعقلية والاعتماد المالى على الأسرة والأصدقاء، وصولا للتشرد أو الإيداع فى مؤسسات إذا لم يكن الدعم والموارد الأسرية كافية.[٢]

وقد ركزت المادة ٢٧ من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوى الإعاقة الخاصة بالعمل والعمالة على حق أصحاب الهمم فى العمل وفق مبدأ المساواة مع غيرهم،وشددت تلك المادة على حق كسب العيش عبر إتاحة عمل ميسور، ويستدعى ذلك: تحديث التقنين الذى يكفل عدم التمييز المؤسس على الإعاقة فيما يتعلق بشروط الوظيفة أو العمل، مع حماية تكافؤ الفرص فى أوضاع العمل، وتوفير الدعم للوصول للوظائف، وكفالة ممارستهم لحقهم العمالى والنقابى، وحصولهم على التوجيه المهنى والخدمات التوظيفية، والتشغيل لدى القطاع الحكومى، وتحفيز التوظيف لدى فى القطاع الخاص، وتقوية فرص الأعمال الحرة،وكذلك شددت تلك المادة على أهمية إتاحة الترتيب الميسر والمعقول لأصحاب الهمم فى أماكن عملهم، وتقوية

---

[١] Mikaela Heikkilä, Hisayo Katsui & Maija Mustaniemi-Laakso, Disability and vulnerability: a human rights reading of the responsive state, The International Journal of Human Rights, Vol. 24, Issu. 8, 2020, p. 269

[٢] وسام حسن نصر محمد، المتطلبات اللازم توافرها في الاختصاصي الاجتماعي للعمل مع أصحاب الهمم في إطار الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية: دراسة على الاختصاصيين الاجتماعيين العاملين في دولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق، ص ٤٩

تأهيلهم وإعادة تأهيلهم مهنيًا عبر برنامج متخصص، وتحفيز وتطوير ما لديهم من مهارة مهنية.[١]

وفى ذات الصدد تؤكد المادة ٢٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن لكل شخص الحق في العمل وفي حرية اختيار العمل وفي ظروف عمل عادلة وملائمة والحماية من البطالة، كما أن الحق في العمل في ظروف عادلة ومنصفة محمي ومكفول في العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ فبموجب المادة ٦ من العهد تتعهد الدول بضمان التنفيذ الكامل لهذا الحق، بما في ذلك تدابير التوجيه والتدريب التقني والمهني، ووضع البرامج والسياسات، التي تعد ضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المستدامة والعمالة الكاملة والمنتجة في ظل ظروف تحفظ الحريات السياسية والاقتصادية الأساسية للأفراد. [٢]

٤. ركيزة مشاركة أصحاب الهمم

يعنى مبدأ المشاركة بالنسبة لأصحاب الهمم تمكنهم من الاشتراك بصورة تامة فى كل أطر حياتهم اليومية، ويقترن ذلك بالتشديد على تشييد صلات متينة مع مجتمعاتهم، لكن هذا المبدأ يعزز من اشتراك أصحاب الهمم فى صنع وضع القرارات والسياسة المرتبطة بهم منعًا لوضع خطط وتدابير تؤثر على أصحاب الهمم أو تطبيقها دونما الاعتداد برؤيتهم فى هذا

[١] Abdulrahman Isah Abubakar, United Nations Convention On The Rights Of Persons With Disabilities (Uncrpd): The Content Analysis, https://www.academia.edu/101512928

[٢] أماني علي الحديدي، حق العمل لذوي الاحتياجات الخاصة بين التشريعين المصري والإماراتي: دراسة مقارنة، الفكر الشرطي، مج٣٢، ع١٢٤، القيادة العامة لشرطة الشارقة – مركز بحوث الشرطة، ٢٠٢٣، ص ٥٩

الصدد، ومن ثم يضحى شعار "لا شيء عنا دوننا"هو مناط العمل لصالحهم، وبه ما لا يخفى من التشديد على أولوية المبدأ المذكور.[١]

إن القدرة على اتخاذ القرارات التى تؤثر على مستوى المعيشة – مثل: أين نذهب إلى المدرسة؟ وأين نعيش؟ ومع من نعيش؟ ومع من نقيم علاقات؟ وأين نعمل؟ وما هو العمل الذى نقوم به – هى مفهوم غير معروف لكثير من أصحاب الهمم، وبالتالى فإن مبدأ التمثيل الذاتى يشكل أهمية قصوى فى ضمان مستوى معيشى لائق، ويسير جنبًا إلى جنب مع مفاهيم التمكين والمشاركة والعيش المستقل، وتشدد المادة ٤ من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوى الإعاقةعلى أهمية مشاركة أصحاب الهمم – حتى الأطفال منهم – والتشاور معهم عبر المؤسسات التى تمثلهم فى تصميم وتطبيق القوانين لدعم أى حقوق لهم دونما تمييز يتذرع بالإعاقة، كما أن لمبدأ المشاركة ذكر فى المادة ٣/جمن ذات الاتفاقية كمبدأ عام بها، وفضلا عن ذلك تؤكد نفس الاتفاقية فى المادة ٣/٣٣ على أولوية مشاركة أصحاب الهمم بشكل تامٍ فى إجراءات الرصد والمتابعة.[٢]

كما تشدد اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوى الإعاقة على حق أصحاب الهمم فى الاشتراك فى المجال الثقافى، وأن تعمل أطراف الاتفاقية على إتاحة برامج ومواد ثقافية متنوعة بوسائل ميسرة، وأن ينالوا اعترافًا بالهوية الثقافية واللغوية بلا تمييز عن غيرهم، وكفالة قدرتهم على الاشتراك فى مجال الرياضة والترفيه والتسلية لأبعد قدر ممكن. والحقوق الثقافية هي حقوق الإنسان التي تهدف إلى ضمان التمتع بالثقافة ومكوناتها في ظل ظروف من المساواة والكرامة الإنسانية وعدم التمييز، وهي حقوق تتعلق بموضوعات مثل اللغة

---

[١] GÖKÇEN AKYÜREK, Community Participation in People with Disabilities, 2017, p.84,https://www.academia.edu/94492073/Community_Participation_in_People_with_Disabilities

[٢] Raymond Lang, Implementing the United Nations Convention on the rights of persons with disabilities, op. cit, p. 18

والإنتاج الثقافي والفني والمشاركة في الحياة الثقافية والتراث الثقافي وحقوق الملكية الفكرية وحقوق المؤلف والأقليات والوصول إلى الثقافة، وغيرها، ومع ذلك فإن الحقوق الثقافية هي الأقل فهمًا وتطورًا من بين الحقوق التي يضمنها القانون الدولي.[١]

وفى هذا الصدد تفرض المادة ٣٠ من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التزامات محددة على الدولة لاتخاذ التدابير التي من شأنها تعزيز وحماية ودعم الحقوق الثقافية للأشخاص أصحاب الهمم، بما في ذلك حق الأشخاص الصم في ثقافة الصم، والحق في التمتع بالوصول إلى المشاركة في الحياة الثقافية في أشكال يمكن الوصول إليها.[٢] كما تقدم نفس المادة وصفًا تفصيليًا لحقوق الرعاية السياحية والترفيهية للأشخاص أصحاب الهمم والحاجة إلى التمتع بهذه الحقوق على قدم المساواة، ومن المتوقع أن يتم الاعتراف بهذا الحق في الجيل الخامس من حقوق الإنسان. وقد ركز المقرر الخاص للأمم المتحدة في مجال الحقوق الثقافية بشكل خاص على تأثير أنظمة الملكية الفكرية على حق الناس في التمتع بالتراث الثقافي

[١] عبد الله أحمد مصطفى محمد، الإعلام الرقمي الجديد وذوي الاحتياجات الخاصة: التحديات والفرص والرؤى المستقبلية، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، مج٢١، ع٢، جامعة القاهرة – كلية الإعلام – مركز بحوث الرأي العام، ٢٠٢٢، ص ٣٠١

[٢] رفيف سمر الفيصل، دور المحتوى الإعلامي الإماراتي في الدعم المعرفي لدى أصحاب الهمم، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، مج٢١، ع٢، جامعة القاهرة – كلية الإعلام – مركز بحوث الرأي العام، ٢٠٢٢، ص ٢٣٨

والوصول إليه؛ ووصول الجميع دون تمييز إلى فوائد العلم وتطبيقاته، بما في ذلك المعرفة العلمية والتكنولوجيا والفرص للمساهمة في المشاريع العلمية، والحرية التي لا غنى عنها للبحث العلمي، بما في ذلك وصول الباحثين إلى المعلومات والتقدم العلمي، فضلًا عن العمل التعاوني والحريات الفنية، وحق الناس في الوصول إلى الفنون والمساهمة فيها والاستمتاع بها، وحقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية.[١]

والوصول إلى الأنشطة الثقافية والترفيهية للأشخاص أصحاب الهمم مسؤولية قائمة على دعم الحريات، كما أنها كذلك التزام في العديد من البلدان،[٢] لذلك تم اختيار عام ٢٠٠٣ باعتباره العام الأوروبي للأشخاص أصحاب الهمم، واعتمد مجلس أوروبا قرارًا بشأنالوصول إلى الهياكل الثقافية والأنشطة الثقافية للأشخاص أصحاب الهمم، ويقدم هذا القرار توصيات هامة للدول الأعضاء لتعزيز الوصول إلى الثقافة.[٣]

---

[١] نجم الدين عبد المحسن حسن، المركز القانونى للأشخاص ذوى الإعاقة فى القانون الدولى الخاص، مرجع سابق، ص ٢٦

[٢] رشا عادل لطفي، مواقع التواصل الاجتماعي ودورها في التمكين الرقمي للشباب ذوي الاحتياجات الخاصة وتقييمهم لها: دراسة حالة، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، مج٢١، ع٢، جامعة القاهرة – كلية الإعلام – مركز بحوث الرأي العام، يونيو ٢٠٢٢، ص ٢٦٤

[٣] Theresia Degener, Disability in a Human Rights Context, Laws, VOI. 5, NO. 35, 2016, P. 17

المطلب الثالث

حماية أصحاب الهمم من المنظور التشريعى

فى الإمارات العربية المتحدة

في عام ٢٠٠٦ أصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة القانون الاتحادي رقم ٢٩ لعام ٢٠٠٦، ولم تتوقف عنده بل عدلته لاحقًا بالقانون الاتحادي رقم ١٤ لعام ٢٠٠٩،[١] ووفى عام ٢٠١٠ صدقت دولة الإمارات العربية المتحدة على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق ذوى الإعاقة دون أن تتحفظ على أي مادة منها، وفضلًا عن ذلك صدقت على البروتوكول الاختياربلهذه الاتفاقية، وتلا ذلك تعديلات تشريعية – مازالت مستمرة –بغية التوافق مع تلك الاتفاقية،[٢] وفى عام ٢٠١٧ تماشيًا مع ذلك أطلقت الإمارات سياستها الوطنية لتمكين الأفرادأصحاب الهمم تحت إدارة وزارة تنمية المجتمع.[٣]

١. إطار الحق في الحياة المستقلة والاندماج المجتمعى

دشنت دولة الإمارات العربية المتحدة سنة ٢٠١٧ سياسة وطنية لتمكين أصحاب الهمم، وذلك بإشراف وزارة تنمية المجتمع، وذلك بغرض تعزيز الاندماج الاجتماعي،وتمثل تلك السياسة الرؤية الإماراتية ذات البعد الاجتماعى المتكامل، والذي سيبنى على أن الاستثمار فى الأشخاص هو استثمار فى التنمية المستدامة والشاملة لكل المجتمع.[٤] كما تعترف اللائحة

---

[١] القانون الاتحادي رقم (٢٩) لسنة ٢٠٠٦ بشأن حقوق المعاقين، الجريدة الرسمية، ع ٤٥٣، س ٣٦ بتاريخ ٢٠٠٦/٨/٢٦، والمعدل بقانون اتحادي رقم ١٤ لعام ٢٠٠٩

[٢] اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان، الأشخاص ذوي الإعاقة، https://pchr.gov.ae/ar/priority-details/persons-with-disabilities#:~:text

[٣] حكومة الإمارات العربية المتحدة، السياسة الوطنية لتمكين أصحاب الهمم، https://www.uaelegislation.gov.ae/ar/policy/details/lsy-s-lotny-ltmkyn-ash-b-lhmm

[٤] وزارة تنمية المجتمع، السياسة الوطنية لتمكين أصحاب الهمم،

التنفيذيّة للقانون رقم (٣) لسنة ٢٠٢٢ في الإمارات بالحق فى الحياة المستقلة والدمج المجتمعى كحق يمكن تفعيله لكل أصحاب الهمم بما يكفل الاستقلال الفردى، ولا يعتمد هذا على فئة الإعاقة أو على درجة المساندة المطلوبة.[١]

وفى هذا الصدد تعتمد دولة الإمارات العربية المتحدة القاموس الإشارى للصم، وهو أول قاموس وطنى، ويحوياصطلاحات لغة الإشارة التى يكثر استعمالها ثقافيا ومجتمعيا داخل الإمارات.[٢]

وكذلك هناك خطة وطنية لكفالة توفير خيار السكنى والمقدرة على تحمل عبئها المالى، بما فى ذلك إتاحة وحدات سكنية ميسرة لأصحاب الهمم فى كل أنحاء البلاد بشكلٍ متساوٍ مع غيرهم، وهناك سياسة إماراتية لتمكين أصحاب الهمم (عبرمحور إمكانية الوصول) بها اشتراطات ومعايير تقديم المساعدة فى مجال الإسكان، ومن ذلك ما قررته المادة (٦) من قرار مجلس الوزراء رقم (٦١) لسنة ٢٠٢١ بشأن استحقاق بعض الفئات للدعم فى مجال الإسكان، وأول تلك الفئات أصحاب الهمم الذين يستحقون المساعدة السكنية متى تحققت لديهم متطلبات هذا القرار.[٣]ويرى الباحث أهمية الإفصاح عن ميزانية تُخصص لكفالة حق أصحاب الهمم فى الحياةبالمنزل والوصول لخدمات مساندة العيش بصورة مستقلة، على أن يشمل ذلك متوسط المبلغ الخاص بكل فرد، كما يشدد الباحث على أهمية وجود إحصاء حول عدد ونسبة أصحاب الهمم ممن تم منحهم مسكنعام بالمجتمع، على أن يحوى الإحصاء تصنيفًا وفق جنس وإعاقة المستفيد.

---

file:///C:/Users/ASUS/Downloads/National%20Policy%20to%20Empower%20People%20of%20Determination-Ar%20(1).pdf

[١] قرار المجلس التنفيذي رقم (١) لسنة ٢٠٢٢ بإصدار اللائحة التنفيذيّة للقانون رقم (٣) لسنة ٢٠٢٢ بشأن حُقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في إمارة دبي، صدر في دبي بتاريخ ٤ يناير ٢٠٢٢

[٢] اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان، الأشخاص ذوي الاعاقة، سبق الإشارة إليها

[٣] راجع: قرار مجلس الوزراء رقم (٦١) لسنة ٢٠٢١ بشأن شروط وضوابط تقديم المساعدات السكنية، الجريدة الرسمية ع ٧٠٦، بتاريخ ٢٠٢١/٧/١٥

وتوفر دولة الإمارات العربية المتحدة خدمات الدعم المنزلى للأسرة وبرامج التدريب الخاصة بآلية رعاية أهل أصحاب الهمم وكبار السن، وهناك تنظيم قانونى يعترف بحق أصحاب الهمم فى التنقل الشخصى وكفالته.

ويلاحظ الباحث غياب إحصاء حول عدد ونسبةأصحاب الهمم المقيمين بمؤسسة رعايةإقامة داخلية، وكذلك غياب إحصاء حول عدد ونسبةأصحاب الهمم المقيمين فى تلك المؤسسات من الحاصلين على دعم اقتصادى، لتيسير نقلهم من مثل تلك المؤسساتللحياة المجتمعية، والباحث يوصى بمثل هذه الإحصاءات.

٢. ركيزة وصولأصحاب الهمم للمرافق من المنظور التشريعى

أ. وصول أصحاب الهمم للبيئة العمرانية

قررت اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٣ لسنة ٢٠٢٢ بشأن حقوق أصحاب الهمم فى إمارة دبى على حق وصول أصحاب الهمم لشتى أنواع البيئات، بما فى ذلك كل المرافق، كمرافق النّقل والمعلومات والخدمات العامة والخاصة التى يمكن لمن سواهم الوصول إليها، كما تلزم هذه اللائحة إدارات محددة ببعض الالتزامات، ومنها: تنفيذ المعايير البيئية المؤهلة فى كود دبى للبناء، والذى اعتمدته السلطة ذات الصلة بالإمارة، تأسيسًا على كونه مرجعية معتمدة لخلق الترتيب المكانى الملائم للأفراد من أصحاب الهمم، ولأجل ضمان تطبيق تلك المعايير، تقوم الجهة المختصة فى الإمارة بتحقيق بعضٍ من المهام، فمثلا تقوم بلدية الإمارة بإرساء قواعد وشروط وإجراءات ما يلزم لضمان وضع مبادئ التصميم الشامل فى البيئة العمرانية محل التطبيق، وذلك بمراعاة الاختصاص المنوط بها، بصورة تمكن أصحاب الهمم من الوصول لها، مع الاستخدام السهل والميسر، والرقابة على التطبيق الكلى للمعايير البيئية المؤهلة بالكود المذكور فى كل أرجاء الإمارة، كما تقوم البلدية – بالاشتراك مع هيئة الطُرق والمواصلات وغيرها من الإدارات ذات الاختصاص بإصدار ترخيص البناء – بإلزام أى مؤسسة أو شركة بإنشاء وإتمام أى مبنى أو طريق أو مشروع أو منشأة أو وسيلة ومرفق خاص بخدمة النقل

بالمطابقة للمعايير البيئية المؤهلة المشار إليها.[1]ويرى الباحث أهمية وجود إحصاء لنسبة المبانى الحكومية الميسرة لما فى ذلك من دلالة على رصد هذا الجهد بصورة منهجية ولذلك ما لا يخفى من أهمية على المستوى الدولى.

ب. وصول أصحاب الهمم لوسائل النقل

تقرر اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٣ لسنة ٢٠٢٢، قيام هيئة الطّرق والمواصلات بإمارة دبى بتحسين المعايير القياسية الخاصة بهندسة تصميم وتنفيذ ما يلزم لتهيئة ما يمكن من طريق أو معبر أو موقف أو رصيف أو مرفق أو محطة أو مركبة تخص النقل العام، وكذلك كل نظام أو خدمة تعاضد ذلك في دبى وفقًا للممارسة العالمية الفضلى، مع تفصيل الاشتراطات التي تلزم لإعداد أي طريق أو وسيلة نقل – وما يلحق ذلك من خدمات – بما يكفل مُكنة وصول الأفراد من أصحاب الهمم لها بيسر، مع تخصيص عدد من أماكن الجلوس لهم فى شتى وسائل النقل العام، وداخل أي محطة لانتظار الركاب، مع تيسير الحصول على رخصة القيادة للسيارات المصممة خصيصًا لهم وفق السارى من القوانين فى هذا الصدد، كما أن المترو بالإمارة يسهل استخدامه بشكل مطلق من قبل الأفراد أصحاب الهمم.[2]

ج. وصول أصحاب الهمم للمعلومات والاتصالات

تعمل دولة الامارات العربية المتحدة حاليا على سياسة النفاذ الرقمي لأصحاب الهمم، وقد أوجدت الإمارات منظومة قانونية إلزامية بخصوص إتاحة البيانات المتعلقة بالخدمات العامة لأصحاب الهمم بطرق بسيطة، وهناك تعميم صادر عن هيئة تنظيم اتصالات في هذا الصدد، كما أن الإمارات منضمة لاتفاقية مراكشلتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين، فضلا عن صدور المرسوم بقانون اتحادى رقم ٣٨ لسنة ٢٠٢١ بشأن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة احتوى على مادة بشأن "النسخة القابلة للنفاذ فى نسق ميسر"، ولكفالة مُكنة الوصول للخدمة الرقميّة ونُظُم المعلومات والاتصال وما عداها من خدمات مناظرة – عبر

[1] قرار المجلس التنفيذي رقم (١) لسنة ٢٠٢٢، سابق الإشارة إليه

[2] نفس القرار السابق

تبنّى وإتاحة صورٍ متنوعة مبسطة تلائم أصناف الإعاقة المتنوعة – تقوم هيئة دبى الرقمية بتصميم سياسات واشتراطات فنية تتعلق بكيفية تأهيل البيئات الرقمية كالتطبيق الذكى أو الموقع الإلكترونى وخلافه، وكذلك الرقابة على مدى الامتثال من قبل القطاع العام والقطاع الخاص بذلك، بما يتوافق مع الأفضليات والإمكانات المتاحة، لتيسير الوصول لها واستعمالها بواسطة أصحاب الهمم بيسر، مع تعميم الوعى بشأن تأهيل البيئات الرقمية بشكل يتيح لهؤلاء استعمالها والإفادة منها.[١]

كما ضمنت اللائحة المذكورة لأصحاب الهمم حق ارتياد الأماكن العامة بدون معوقات تحول – أو تضيق – من ممارسة ذلك الحق، مع إلزام الإدارات ذات الصلة بالرقابة على الأماكن العامة من خلال إعداد حدائقها أو مبانيها أو متاحفها أو مسارحها أو ملاعبها أو شواطئها بما يمكّن أصحاب الهمم من الارتياد والوصول الميسر لتلك الأماكن، وذلك كله في إطار كود إمارة دبى الخاص بالبناء.

د. وصول أصحاب الهمم لمرفق القضاء

لا تحرم القوانين الإمارتية طائفة من أصحاب الهمم من أهليتهم القانونية، وتعد الإمارات حاليًا نصوص تشريعية توجب إعداد ترتيبات تُسهل على أصحاب الهمم فى مجال العدالة في شقيها الجنائى والمدنى.[٢]

٣. ركيزة حمايةأصحاب الهمم من المنظور التشريعى

أ. حماية أصحاب الهمم فى حالات الخطر والطوارئ الانسانية

لدى دولة الإمارات العربية المتحدة قوانين تغطى أصحاب الهمم فى ثنايا حالات الخطر والطوارئ، كما أنها اعتمدت فى عام ٢٠٢١ سياسة استجابة لتمكينهم فى مثل تلك

[١] القانون الاتحادي رقم (٣٨) لسنة ٢٠٢١ بشأن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، الجريدة الرسمية، ع ٧١٢ (ملحق)، بتاريخ ٢ يناير ٢٠٢٢

[٢] مركز الاتحاد للأخبار، الإمارات سهلت حق «أصحاب الهمم» بالوصول إلى العدالة، ٩ مارس ٢٠١٨ https://www.aletihad.ae/article/17671/2018

الحالات، ويدخل فى ذلك كفالة الوصول للبيئة والبيانات والاتصالات والخدمات فى كل خطوات الكارثة،ومن ذلك: الوقاية والاستعداد والإنقاذ والإنعاش، وتعتمد الإمارات نهج الاستجابة عبر خطة وطنية واسعة النطاق لتمكّن أصحاب الهمم فى أي حالة طارئة أو كارثة أو أزمة، كما أن الإمارات لديها خبرة فريدة عبر صياغة **دليل الإمارات للوقاية من الحريق وحماية الأرواح والممتلكات**، وبه كفالة إتاحة وصول أصحاب الهمم عبر محاور مفاهيمية واصطلاحات لتيسير الوصول، مع صياغة إرشادات بشأن المعايير المتعددة لإتاحة الوصول داخل المنشأة أو المبنى التى يجرى إخلاءها أثناء الظروف الطارئة، فضلا عن معايير إرشادية بخصوص خطط لإخلاء أصحاب الهمم فى الظروف الطارئة.[1]

ب. حماية أصحاب الهمم من كافة أشكال العنف والإساءة

لدى دولة الإمارات العربية المتحدة – بمُوجب قرار المجلس التنفيذي رقم (١) لسنة ٢٠٢٢بإصدار اللائحة التنفيذيّة للقانون رقم (٣) لسنة ٢٠٢٢بشأنحُقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في إمارة دبي – قائمةتقرر كل مخالفة إداريّة تجاه أصحاب الهمم والجزاء المترتب عليها، والتى تقرر أنه مع عدم الإخلال بأى عُقوبة أشد يقررها أى نص قانونى آخر، يُعاقب كل من يرتكب أيًّا من المخالفات المنصوص عليها فى الجدول المُلحق بهذا القرار بالغرامة المبينة إزاء كل منها، ويضم ذلك:

- الاحجام أو الاستهانة أو التكاسل فى إبلاغ الإدارات المختصة عن إساءة أو استغلال أو تمييز أو اعتداء أو حرمان من الحقوق – قد يتعرّض لها شخص ينتمى لأصحاب الهمم، والعقوبة هنا هى الغرامة بمقدار خمسة آلافدرهم .

[1] وزارة الداخلية، كود الإمارات للوقاية والسلامة من الحريق وحماية الأرواح ٢٠١٨،
https://www.dcd.gov.ae/portal/eng/UAEFIRECODE_ENG_SEPTEMBER_2018.pdf

- الإخلال بالواجب القانونى من قبل القائم على رعاية شخص ينتمى لأصحاب الهمم، والعقوبة هنا هى الغرامة بمقدار سبعة آلافدرهم.
- الإساءة إلى شخص ينتمى لأصحاب الهمم، والعقوبة هنا هى الغرامة بمقدار خمسين ألفدرهم.
- استعمال اصطلاح أو إشارة أو لفظ أو وصف أو القيام بما يرمى للحط من قدرة أو من شأن شخص ينتمى لأصحاب الهمم، وكذا ازدراء هؤلاء بأى شكلٍ كان، والعقوبة هنا هى الغرامة بمقدار سبعة آلافدرهم.
- استغلال شخص ينتمى لأصحاب الهمم، والعقوبة هنا هى الغرامة بمقدار عشرين ألفدرهم.
- الإهمال فى حماية ورِعاية شخص ينتمى لأصحاب الهممن قبل أى شخص تم تكليفه بذلك بأى وسيلة كانت، والعقوبة هنا هى الغرامة بمقدار خمسة آلافدرهم.
- رفض تشغيل شخص ينتمى لأصحاب الهمم لديه ما يؤهله لذلك – أو التعيين بوظيفة – استنادًا لأى ذريعة ذات صلة بحالة الإعاقة دون مسوغ تقبله هيئة المعرفة والتنمِية البشريّة، والعقوبة هنا هى الغرامة بمقدار خمسة آلافدرهم.
- رفض قبول طّالب ينتمى لأصحاب الهمم بأى مرحلة تعليمية دون مسوغ مقبول من طرف هيئة المعرفة والتنمِية البشرية، والعقوبة هنا هى الغرامة بمقدار خمسين ألفدرهم.

- فرض أى رسم أو تكلفة مالية زائدة نظير إتاحة ترتيب تيسيرى معقول للطالب المنتمى لأصحاب الهمم أثناء الدراسة بأى مرحلة تعليمية، والعقوبة هنا هى الغرامة بمقدار عشرين آلافدرهم.
- عدم إتاحة الوسيلة أو الأداة الملائمة أو والترتيب التيسيرى اللازم والمعقول لدمج شخص ينتمى لأصحاب الهمم فى بيئة العمل، والعقوبة هنا هى الغرامة بمقدار خمسة آلافدرهم.
- القيام بأي صورة من صور التمييز ضد شخص ينتمى لأصحاب الهمم، كمنعه من حصوله على ترتيبٍ ميسرٍ معقول، أو الاحجام عن تقديم خدمة قررها القانون لأصحاب الهمم، والعقوبة هنا هى الغرامة بمقدار عشرة آلافدرهم.[1]

٤. ركيزة تمكينأصحاب الهمم من المنظور التشريعى

أ. تمكين أصحاب الهمم من التعليم

أقرت دولة الإمارات العربية المتحدة قانونًا يضمن التعليم الشمولى لكل الطلاب – وبالطبع من بينهم الطلاب أصحاب الهمم – فى نطاق التعليم العام أو الخاص فى كل المراحل التعليمية، حيث يقرر القانون كفالة الدولة لأصحاب الهمم الفرصة المتكافئة للتعلم داخل كل مؤسسة تربوية أو تعليمية، وكذلك لكفالة تعليم الكبار والتأهيل المهنى والتعلم المستمر إما فى إطار دراسة بفصول نظامية أو دراسة فى فصول خاصة إن وجد لها مقتضى، مع إتاحة مناهج دراسية بطريقة برايل وبغيرها،ولا تمنع الإعاقة فى حد ذاتها أن ينتسب أو يدخل أو يلتحق أصحاب الهمم بالمؤسسات التعليمية أو التربوية على المستويين الحكومى أو الخاص، فضلا عن إتاحة المنهج المدرسي والتشخيص التربوى والتقنية التى تسهل العملية التدريسية، وكذلك

[1] راجع: الجدول الملحق بقرار المجلس التنفيذي رقم (١) لسنة ٢٠٢٢، سابق الإشارة إليه

إتاحة الوسائل البديلة التى من شأنها تعزيز للتواصل.[١]

وتولي الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات ٢٠٢١ تطوير منظومة تعليمية رفيعة المستوى أولوية قصوى، إذ تشمل ما نصه "يؤمن النظام التعليمى فرصا متساوية لجميع الطلبة تؤدى إلى نتائج متوازنة، كما يدمج أصحاب الهمم فى النظام التعليمى مع توفير برامج دعم ومرافق مناسبة"، وقد انتهى تجديد سياسة الإدماج التربوى الشامل، والتى تكفل إدماج الطلاب من أصحاب الهمم مع أصحابهم فى المدرسة على مستوى التعليم العام، وهذا عبر إتاحة خدم الدعم المكثف لهم فى مدارس الدعم والإدماج وفى المدارس المتخصصة.[٢]

ب. تمكين أصحاب الهمم من الصحة

تعتمد دولة الإمارات العربية المتحدة استراتيجية وطنية بها خطة تختص بتدعيم خدمات التأهيل وإعادته، وجرى إدراج ذلك بالتبعية لمشروع قرار مجلس الوزراء، وهو يمثل خدمات المجال الصحى والتى فى مقدمتها التأهيل لأصحاب الهمم،وقد أدمجت تلك الاستراتيجية فى الاستراتيجية الوطنيةللصحة ٢٠١٨ – ٢٠٢٢.[٣]

ج. تمكين أصحاب الهمم من العمل

[١] عفراء إبراهيم خليل إسماعيل العبيدي، التكنولوجيا الحديثة ودورها فى تعليم أصحاب الهمم، المجلة العلمية للتكنولوجيا وعلوم الإعاقة، مج٣، ع١، المؤسسة العلمية للعلوم التربوية والتكنولوجية والتربية الخاصة، ٢٠٢١، ص ٢٦

[٢] موقع مجلس وزراء دولة الإمارات العربية المتحدة، الأجندة الوطنية
https://uaecabinet.ae/ar/national-agenda

[٣] الرعاية الصحية ورؤية الإمارات ٢٠٢١،
https://u.ae/ar-AE/about-the-uae/strategies-initiatives-and-awards/strategies-plans-and-visions/strategies-plans-and-visions-untill-2021/vision-2021-and-health

تتيح دولة الإمارات العربية المتحدةكذلك تكافؤ الفرص والعدل بشأن توظيف أصحاب الهمم فى كلٍ من القطاع الحكومى والخاص،ويكفل القانون الاتحادى رقم ٢٩ لعام ٢٠٠٦ – معدلًا – لأصحاب الهمم الإماراتيين حق العمل وحق شغل الوظيفة بالحكومة.[١]

كما يسعى قرار مجلس الوزراء رقم (٤٣)لعام ٢٠١٨ بشأن دعم عمل أصحاب الهمم إلى تعزيز حق أصحاب الهمم فى مجالات الأعمال وقدرتهم على الوصول للفرص المتوفرة بالشكل الذى يضمن ممارسة حقهم فى العمل تأسيسًا على مساواتهم مع غيرهم، وإتاحة المساندة اللازمة لهم لخلق فرص عمل متوازنة فى شتى المجالات، ومساندة من يرغب منهم فى إقامة العمل الخاص به مستقلا عن عمله التابع، فضلا عن إيراد التزامات الجهات المختصة لتفعيل حقوقهم حسبما تقضى به القوانين السارية فى الإمارات.[٢]

ويوجب هذا القرار على الجهات ذات الصلة بحماية أصحاب الهمم ضمان حقهم فى العمل مع مراعاة الحق فى المساواة مع غيرهم، وكفالة أن ينالوا فرصة العمل المتكافئة على النحو الذى يجعلهم يتمتعون بأقصى قسطٍ من العدل والإنصاف.

كما يقضى ذلك القرار بأن تنسق وزارتا تنمية المجتمع والموارد البشرية والتوطين، مع الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الرسمية لتصميم نظم تعين ماهية الترتيب الميسر المعقول فى بيئات العمل والذى يحتاج إليه أصحاب الهمم.

كما شدد القرار المذكور على أهمية إتاحة أوضاع صحية خلال تشغيل أصحاب الهمم، ومنع انتهاء الخدمة ولو بالإحالة على المعاش لسبب يعود لإعاقتهم حتى ولو وقعت بعد

---

[١] ندى زهير سعيد الفيل، الإستنصاع منتج تمويلي إسلامي متميز لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة: دراسة في ضوء القانون الإتحادي رقم ٢٩ لسنة ٢٠٠٦ في شأن حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة في دولة الإمارات واتفاقيات حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مجلة العلوم القانونية، مج٤، ع٨، جامعة عجمان – كلية القانون، يوليو ٢٠١٨، ص ٤٢١

[٢] قرار مجلس الوزراء رقم (٤٣) لعام ٢٠١٨ في شأن دعم عمل ذوي الإعاقة (أصحاب الهمم)، الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٩ يوليو ٢٠١٨

تعيينهم وسيستثنى من ذلك بلوغ سن التقاعد أو إصدار قرار من إحدى اللجان الطبية ذات الصلة بعدم لياقة العامل للعمل.

وكذلك قضى القرار على تحفيز القطاع الخاص لأجل دمج أصحاب الهمم فى منظماته، مع إعطائهمكل امتياز ممكن أو إعفاء يخصهم، لاسيما ما يستوجبه عملهم وإتاحة الترتيب الميسر المعقول شريطة أن يكون تعيينهم بالعمل حقيقيا لا متوهما واقعيا لا شكليا.

ويدعو القرار الجهات المختصة إلى عدم التمييز ضد أصحاب الهمم خلال الترشيح لشغل الوظائف الشاغرة التى ينبغى أن يكون السبيل إليها عبر إعلان واضح وأن يكون الولوج إليها شفافًا، على أن يتضمن الإعلان اسم جهات الاتصال التى باستطاعتهم التواصل معها، وينبغى إعطائهم الفرصة المتكافئة والوقت الكافى لعمل الاختبار والمقابلة اللازمين، كما يحظر إصدار أحكام سلبية مسبقًا تتعلق بقدرتهم.[1]

٥. ركيزة مشاركةأصحاب الهمم من المنظور التشريعى

اعتنت دولة الإمارات العربية المتحدة باشتراك أصحاب الهمم فى تحديث النظم والقوانين فضلا عن سياسات الحكومة، وذلك مثل قانون أصحاب الهمم ومواصفات أكواد البناء واستراتيجيات الإعاقة،[2] ويرى الباحث أن تلك المبادرات – رغم استحقاقها الإشادة – إلا أنها تفتقر لكثافة المشاركة من قبل أصحاب الهمم والتى ينبغى أن تكفل إدخالهم جميعا تحت مظلة كل سياسات الحكومة الإماراتية بعيدًا عن انتقاء ما إذا كانت السياسة المعنية تخصهم من عدمه، فمبدأ الشمول يكفل تواجدهم فى كل مناحى مجتمعهم.

وبالإمارات ضوابط لتمكين الوصول للمراكز والمرافق الثقافية وللأماكن السياحية والمتاحف والمعارض الفنية والمتنزهات الوطنية والعامة، وكذلك المرافق الرياضية لتسهيل وصول أصحاب الهمم للبيئة الثقافية.

---

[1] قرار مجلس الوزراء رقم ٤٣ لعام ٢٠١٨ في شأن دعم عمل ذوي الإعاقة (أصحاب الهمم)، سابق الإشارة إليه

[2] البعثة الدائمة للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة، دولة الإمارات تجدد التزامها بتعزيز سياسات إدماج ومشاركة ذوي الإعاقة في المدن والمستوطنات الحضرية، ١٥يونيو ٢٠١٧،
https://www.un.int/uae/ar/news/%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9

المطلب الرابع

ركائز حماية أصحاب الهمم من المنظور الإدارى

فى الإمارات العربية المتحدة

يجرى حماية أصحاب الهمم من المنظور الإدارى فى الإمارات العربية المتحدة من خلال ذات الركائز المشار إليها آنفًا.

١. ركيزة وصولأصحاب الهمم للمرافق من المنظور الإدارى

عينت دولة الإمارات العربية المتحدة العدد الأوفر من ضباط ارتباط فى دواوين حكومتها حيث لديها ١٣٥ منسق للخدمات داخل عموم الاتحاد وعلى المستوى المحلى وفى البنوك، كما أن لدى الإمارات برامج لتدريب الموظف بالحكومة على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والعدد الحالي يقارب ٣٠ متدرب من الحكومات الاتحادية والمحلية فضلا عن التنظيمات المعنية بالمنفعة العامة،[١] ويأمل لباحث زيادة هذا العدد في القريب العاجل.

كما أن هناك فى دولة الإمارات العربية المتحدة طفرات منجزة داخل قطاع النقل ضمن ٦ مبادرات تقدمية يجري العمل عليها بالشراكة مع إدارات أخرى مثل: هيئة أبوظبى الرقمية، ومطارات وموانئ أبوظبى، ودائرة الثقافة والسياحة، ومجلس أبوظبى الرياضى، وعلى رأسها مبادرة "الوصول الشامل للمبانى والمرافق ووسائل النقل والمساكن لأصحاب الهمم"، وغرضها تنمية برامج تكاملية لتجديد وتعديل القوانين ذات الصلة بتيسير وصول أصحاب الهمم – واستعمالهم – لكل خدمة ومرفق ومنشأة، وأنجزت

[١] نورا الأمير، أصحاب الهمم في الدولة .. قوانين صارمة تحمي حقوقهم، جريدة البيان، ٢٠١٩/١٢/٣ https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2019-12-03-1.3717247

المبادرة آثار ملموسة طيبة وإيجابية، مثل إتمام تحديث للاشتراطات الفنية لضوابط المسكن الخاص وكذا الاشتراطات الفنية المتعلقة بالوقاية من خطر الحرائق، والعمل مع الإدارات المختصة لخلق منظومة تقييم لتهيئة البيئة وترتيب نموذج خاص ليقارن الكود الإماراتى للبيئة المؤهلة مع الضوابط المحلية وثيقة الصلة.[١]

وهناك كذلك مبادرة "الوصول الشامل إلى البرامج الرياضية الدامجة"، وغرضها السعي لتطوير الجهوزية المرفقية والتدريبية الرياضية لكفالة دمج وإشراك أصحاب الهمم فى كل فاعلية ونشاط رياضى، تحت شعار: الرياضة للجميع، وجرى بالفعل تقييمًا أوليًا لعدد من الأندية الرياضية يتجاوز العشرة، وذلك بالتنسيق مع مؤسسة زايد العليا لأصحاب الهمم.[٢]

وفى إطار المادة ٣ من اتفاقية الأشخاص ذوى الإعاقة بشأن الوصول إلى العدالة، يوجد لدى الإمارات عددٌ من المبادرات التى تولى أهمية قصوى للغاية لأصحاب الهمم كمبادرة دائرة القضاء، حيث خُصصت صفحة على الموقع الإلكترونى الحكومى /www.adjd.gov.ae/ بغرض بث الوعى لدى أصحاب الهمم بشأن كل حقوقهم والتى من أهمها الحق فى الوصول لمرفق العدالة، وإلمامهم بكل الأمور المرتبطة بالتقاضى، ومنها حق الحصول على المساعدة القانونية، والنفع بشتى المزايا التى قد تمنحها لهم الدولة فيما يتعلق بسداد الرسوم والمصروفات القضائية و كذلك بمبالغ الغرامة عند محدودى الدخل.[٣]وبالموقع

---

[١] دائرة تنمية المجتمع، "تنمية المجتمع – أبوظبي" تستعرض مستجدات "استراتيجية أبوظبي لأصحاب الهمم ٢٠٢٠ – ٢٠٢٤"، ٨ مايو،٢٠٢١،
https://www.addcd.gov.ae/ar-AE/Media-Center/News/DCD-reveals-latest-achievements-of-Abu-Dhabi-Strategy-for-People-of-Determination-2020-2024

[٢] نفس المرجع السابق

[٣] دائرة القضاء، منصة الخدمات العدلية الرقمية،
https://www.adjd.gov.ae/AR/Pages/Home.aspx

المذكور بوابة لنقاش تفاعلى مفتوح يمكن أصحاب الهمم من الاستفسار عن متعلقات الشئون القضائية توسلا للإجابة عن تلك الاستفسارات، ومن مزايا هذا الموقع إمكان استعمال طريقة برايل فى الكتابة. ومن الخطوات فى هذا الصدد إتاحة مترجم إشارة للأفراد الصم فى كل إجراءات التحقيقات والمحاكمة بالإمارات، كما أن الإمارات تعد قواعد للتيسير المعقول عليهم فى مخفر الشرطة ومواضع التوقيف، ومكان التحقيق والمحاكمة، وفى المؤسسة العقابية والتأهيلية، ويوجد مسار لتلقى الشكاوى الخاصة بتعذيب أصحاب الهمم أو معاملتهم بشكل غير إنسانية.[1] وفى هذا الصدد يلاحظ الباحث غياب إحصاء يتعلق بعدد القضايا التى تخص أصحاب الهمم أو بعدد المحاكم – وأقسام الشرطة – الميسرة لأصحاب الهمم، كما يرى أهمية وجود إحصاء لتلك القضاياوالمحاكم ومراكز الشرطة لما فى ذلك من دلالة على رصد هذا الجهد بصورة منهجية ولذلك ما لا يخفى من أهمية على المستوى الدولى، كما يُلاحظ الباحث عدم وضوح ضمانات وصول أصحاب الهمم للمساعدة القانونية المجانية أثناء أى إجراءقانونى، وهو ما يوصى به الباحث.

وبالإمارات خدمة "بالإشارة" للتواصل مع مجموعة الأفراد الصم والرد على تساؤلاتهم في مختلف الجهات عبر الطرق الالكترونية، كما أن هناك خدمة "سند" للتواصل المرئي مع هؤلاء الأفراد.[2]وفى هذا الصدد يلاحظ الباحث غياب رصد لعدد الدقائق المتلفزة أسبوعيًا والميسرة لأصحاب الهمم الصم، ويوصى الباحث بأهمية هذا الرصد.

٢. ركيزة حماية أصحاب الهمم من المنظور الإدارى

أ. حماية الأطفال من أصحاب الهمم

---

[1] محمد راشد حمد الحمدان، تفعيل منظومة توظيف الموارد البشرية من ذوى الاعاقة مع دراسة مقارنة بين دولة الامارات المتحدة و جمهورية مصر العربية و المملكة الأردنية الهاشمية، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٢٢، ص ٣٧

[2] هيئة تنمية المجتمع، سند للتواصل المرئي لأصحاب الهمم
https://www.cda.gov.ae/ar/socialcare/PeopleWithDisabilities/Pages/SanadRelayCenter.

تعتنى دولة الإمارات العربية المتحدة بالطفولة المبكرة أشد اعتناء، وتداوم السعى لتطوير مبادرات نوعية تخص الطفل حتى سن ثمان سنوات، ومنها إصدار قانون للطفولة المبكرة، مع تطوير المجلس الوطنى لتنمية الطفولة المبكرة، وإرساء باقة خدمات الطفولة المبكرة، وعمل ملف الموحد لكل طفل.[1]

وتستند منظومة الكشف المبكر عن تأخر نماء الطفل فى دولة الإمارات العربية المتحدة على تطبيق إلكترونى بمسمى (نمو)، ووفقًا للتطبيق يجيب مقدم الرعاية على عدد من التساؤلات فى بعض مجالات النماء، ومن ثم يجري إخباره حال تواجد أى تأخير نمائى لدى أي من الأطفال، وذلك بغية تحويل المتأخر بشكل مباشر لبرنامج التدخل المبكر، وهذا الأخير يقدم خدماته لأصحاب الهمم والتأخر النمائى والمعرضين لخطر ذلك التأخر فى سن لا يزيد عن ستسنوات، وواحد من البرامج المقدمة يدعى "برنامج خدمات الأسرة الفردية"، وهو يعنى بالأطفال فى سن لا يتجاوز ثلاث سنوات، لكفالة اشتراك الأسر فى تحسين المهارات فى البيئة الطبيعية التى يحيون فيها، مع تقديم تلك الخدمات فى إطار روتينهم اليومى فى كنف أسرهم،

[1] موزة سيف خميس ناصر الدرمكي، فاعلية مهام برنامج جاسبر للتدخل المبكر في تطوير مهارات الأطفال ذوي اضطراب طيف التوحد، المجلة الدولية للأبحاث التربوية، مج٤٧، ع٣، جامعة الإمارات العربية المتحدة – كلية التربية، ٢٠٢٣، ص ٥٧

وداخل ذات المفاهيم جرى تدشين تطبيق ذكى بمسمى "أسرتى معي"حتى يتابع أهداف الأطفال مع أسرهم بمنازلهم.[١]

ب. حماية المتزوجين من أصحاب الهمم

هناك سياسة لإتاحة خدمة مساندة للمتزوجين المنتمين لأصحاب الهمم لتحمل الأعباء المنزلية، كما يمنح صندوق الزواج للأفراد المنتمين لأصحاب الهمم تسهيلات تماما كتلك التى يمنحها لغيرهم، كما توجد قطاعات محلية تساند زواج أصحاب الهمم عندما لا تسرى عليهم متطلبات ذلك الصندوق،[٢] ومع ذلك يُلاحظ الباحث غياب البيانات حول عدد الأسر التبها زوج أو زوجين من أصحاب الهمم.

ج. حماية أصحاب الهمم من الإساءة

أصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة سياسة لحماية أصحاب الهمم من الإساءة، وهى تعتمد الوقاية والتدخل المبكر لأجل حماية من يتعرض منهم للإساءة، ثم إعادة التأهيل لكفالة التمتع بصحة نفسية جيدة وجعلها تقدر أن تحمى ذاتها، وتنفرد الإمارات فى محيطها الخليجى

[١] موزة سيف خميس ناصر الدرمكي، فاعلية مهام برنامج جاسبر للتدخل المبكر في تطوير مهارات الأطفال ذوي اضطراب طيف التوحد، مرجع سابق، ص ٥٩

[٢] وزارة تنمية المجتمع، تطوير أربع خدمات تستهدف أصحاب الهمم ومِنح الزواج، جريدة الخليج، ١٥ مايو ٢٠٢٤ https://www.alkhaleej.ae/2024-05-15

بوجود آلية لتقديم الشكاوى فى هذا الصدد من خلال الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان،[1] ويرى الباحث أهمية تحديد مركز بعينه لتلقى تلك الشكاوى، كما يرى أهمية وجود إحصاء لتلك الشكاوى لما فى ذلك من دلالة على رصد هذا الجهد بصورة منهجية ولذلك ما لا يخفى من أهمية على المستوى الدولى.

د. حماية أصحاب الهمم فى حالات الخطر والطوارئ

تستقبل وزارة الداخلية بدولة الإمارات العربية المتحدة أى شكوىأوبلاغ من قبل أصحاب الهمم من خلال وحدات نظامية تابعةلقيادة الشرطة والإدارة المركزية وذلك عبر أرقام تليفونية مجانية أو من خلال نظام رقمى، ومن ذلك خدمة رسائل النصية للطوارئ "٥٩٩٩"فى قيادة الشرطة العامة بشرطة أبوظبى، وفى ذات السياق دُشن مركز اتصال موحد تابع لذات الوزارة، وذلك بغرض تقوية وتطوير التدابير والخدمات للمتعاملين والعاملين بما يشمل أصحاب الهمم(وهناك نظام دردشة وكذلك نظام C106للتواصل المرئى، كما تكثر الجهة الإدارية من تدريب طواقم الدفاع المدنى والإسعاف على إنقاذ أصحاب الهمم فى حالات الخطر والطوارئ.[2]

وفضلا عن ذلك هناك حملات للتوعية لتجهيز أصحاب الهمم لمجابهة الكوارث، لكن الباحث يُلاحظ أنها موجهة لكافة شرائح المجتمع، لكن الباحث يرى أهمية تخصيص حملات موجهة بصفة خاصة لأصحاب الهمم بالنظر لخصوصيتهم فى هذا الشأن.

٣. ركيزة تمكين أصحاب الهمم من المنظور الإدارى

---

[1] وكالة الأنباء الإمارات – وام، مجلس الوزراء يعتمد سياسة لحماية أصحاب الهمم من الإساءة، ٢٩ ديسمبر ٢٠١٩، https://www.wam.ae/ar/details/1395302813213

[2] وكالة الأنباء الإمارات – وام، القيادة العامة لشرطة ابوظبي تطلق خدمة ٥٩٩٩ لبلاغات ذوي الاعاقة، https://www.wam.ae/es/page-not-found

ترعى وزارة تنمية المجتمع بالإمارات حملات وفعاليات للتوعية بشأن تعزيز حق أصحاب الهمم فى الحياة المستقلة والدمج المجتمعى، ومن ذلك بث البيانات ذات الصلة بمجموع الخدمات والاستحقاقات والمساكن المتوافرة، وذلك من خلال الصحف أو المجلات أو وسائل التواصل الاجتماعى، أو فى أو من خلال المجالات التى قامت بإصدارها.[١] إلا أن الباحث يُلاحظ أن تلك الحملات تقتصر من حيث المستهدف منها على أصحاب الهمم، ومن ثم يرى الباحث أن يتسع نطاق الاستهداف ليصل لكافة المجتمع بغية تغيير نظرته لأصحاب الهمم.

أ. تمكين أصحاب الهمم من التعليم

تتزايد في دولة الإمارات العربية المتحدة نسبة المدارس المهيئة لأصحاب الهمم من إجمالى مدارسها العامة، فقد تجاوزت حاليًا نسبة ٧٧%، كما جرى إعداد مدربين بخصوص الصحة النفسية بالمدارس على برامج تم اعتمادها من قبل منظمة الصحة العالمية.[٢]

وتتفرد دولة الإمارات العربية المتحدة بأن لديها تدريبات إلزامية خاصة بالتعليم الشمولى لأصحاب الهمم قبيل – وخلال – خدمة كل المدرسين والإداريين على مختلف المستويات التعليمية، فقد خططت وزارة التربية والتعليم لتدريب وتأهيل كادرها سواء كان من الإداريين أم المعلمين بما فيهم معلمى التربية الخاصة، وشمل ذلك القدامى والجدد من المذكورين، وتعرف برامج التدريب الأساسية بحقيبة التعليم الدامج، وهى تحوى عشرة موضوعات أساسية جرى اعتمادها،كما جرى التأهيل بصدد استراتيجيات تعليمية وأخرى تقييمية للتلاميذ أصحاب الهمم، أما معلمو التربية الخاصة فقد جرى اعتماد وتخصيص برامج لتدريبهم بخصوص التربية

---

[١] سهيلة بنت عبد الله الغامدي، واقع التواصل بين أسر ذوي الإعاقة ومقدمي الخدمات في مراكز التأهيل الحكومية في دولة الإمارات العربية، مجلة التربية الخاصة والتأهيل، مج١٧، ع٥٩، مؤسسة التربية الخاصة والتأهيل، يناير ٢٠٢٤، ص ٢٥٧-٢٥٨

[٢] وزارة الصحة ووقاية المجتمع تنظم ورشة لتعزيز الصحة النفسية لطلبة المدارس، ٤ أكتوبر ٢٠٢٢ https://mohap.gov.ae/ar/media-center/news/4/10/2022/mohap-discusses-ways-to-improve-mental-health-of-school-students#

الخاصة بمعدل ثلاثمرات سنويًا بما يعادل خمس وعشرين ساعة تدريب، وكذلك تم وضع ترتيبات لتدريب كل من معلمى رياض الأطفال ومعهم معلمو التربية الخاصة – فى ميدان التعليم الدامج – على تنفيذ أدوات الاستبيان (٣ASQ) أو المسح، والتدريب العملى على صعوبات التعلم وعلى تحسين وتعديل السلوكيات.[١]

كما تحرص وزارة التربية والتعليم على أن تؤهل قياداتها كلا فى مجال تخصصه لكفالةتنافسيتها فى ذلك المضمار، وللتأكد من أن تلك القيادات صارت مؤهلة وخبيرة لتكون أعلى كفاءة فى تخصصها بما يعزز قدرة التلاميذ من أصحاب الهمم.

- **نسبة التلاميذ الصم المتعلمين عبر لغة الإشارة**

يستخدم فى دولة الإمارات العربية المتحدة كلٌ من لغة الاشارة أو الأسلوب البديل وفقًا لما يختاره الفرد للأصم كحق للأفراد الصم، وفى هذا يُشار لإطلاق القاموس الإشارى الوطنى بالإمارات، والذى يتبعه الأفراد الصم، ومع ذلك فإن بعضًا من التلاميذ يفضل استعمال الطريق السمعى الشفوى للتواصل، وهذا يتوقف على نسبة السمع المتبقية لدى كل تلميذ.[٢]

- **الانتقال من منظومة التربية الخاصة لمنظومة التعليم الشمولى**

لدى دولة الإمارات العربية المتحدة فى ٢٠١٧ سياسة وطنية تمكن بها أصحاب الهمم يجرى من خلالها تطوير منظومة التعليم دامج لهم فى إطار كلٍ من التعليم العام والعالى والمهنى، وتوفر مدرسين ومتخصصين فى شتى أنواع الإعاقة ومختلف مراحل التعليم، كما تفتتح المعاهد والجامعات تخصصات فرعية لتعليم طلبتها من أصحاب الهمم، وهناك جهد لا

[١] فاطمة صباح خميس المحيربي، دور وجهود المعلمين في دعم ورعاية الطلبة الموهوبين من أصحاب الهمم في مدارس دولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق، ص ١٣

[٢] موزة سيف خميس ناصر الدرمكي، فاعلية مهام برنامج جاسبر للتدخل المبكر في تطوير مهارات الأطفال ذوي اضطراب طيف التوحد، مرجع سابق، ص ٨٣

تخطئه عين لدمج أصحاب الهمم فى المنظومة التعليمية، وقد اتبعت الوزارة استراتيجية لتكييف المدارس العامة، وتوافر التعليم حتى يستطيع هؤلاء الطلاب التسجيل بأى مدرسة بلا استثناء،وأسست الوزارة مراكز تدعم وتتابع وتقيّم التطور الذى يحققه الأطفال قبيل وبعيد الدمج بالمدرسة،وتقدم تلك المراكز خدمات متنوعة تتضمن التشخيص الفردى للطلاب من أصحاب الهمم، وتقدم توصياتها، وتساعد ولي الأمر فى تعامله مع وضعية طفله، وتوجهه لمصادر تتيح له خدمة الدعم الملائمة لتلك الوضعية.[1]

كما يشدد الباحث على أهمية وجود إحصاء حول عدد ونسبة أصحاب الهمم ممن تلقوا دعمًا ماليًا لأجل التعليم العالى، على أن يحوى الإحصاء تصنيفًا وفق جنس وإعاقة المستفيد.

ب. **تمكين أصحاب الهمم من الصحة**

لدى دولة الإمارات العربية المتحدة عدد من أنشطة التوعية بالخدمات الصحية – والبيانات ذات الصلة – عبر شبكات التواصل الاجتماعي وعبر المواقع الالكترونية للجهة الصحية التى تقدم مثل تلك الخدمات، وكيفية تقدم أصحاب الهمم لها. وهناك تدابير سياسية

[1] أسماء محمد خميس الدرمكي، مشكلات الإعاقة: التحديات والحلول: تحليل سوسيولوجي للسياسات الكلية للإعاقة في دولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة الحكمة للدراسات التربوية والنفسية، ع١٧، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، مارس ٢٠١٩، ص ١٨

وقانونية وتنظيمية لجعل أصحاب الهمم يشترون التجهيزات المعاونة للتنقل والتقنيات المساعدة، وذلك عبر مشروع قرار بشأن الخدمات الصحية لأصحاب الهمم.[١]

ويوصى الباحث بإنشاء هيئة مستقلةتقوم بالرقابة والرصد لكل مرفق وبرنامج عامًا كان أم خاصًا يقدم خدمات تأهيل – أو إعادة تأهيل – لأصحاب الهمم صغارًا كانوا أم كبارًا، ويوصى كذلك بعمل حملات منهجية توعوية فى وسائل الإعلام للتنويه بخدمات التأهيل الصحى، كما يُلاحظ الباحث عدم توافر معلومات كافية حول تعداد المهنيين المدربين والمعتمدين لإتاحة خدمات التأهيل وإعادته، وحول نسب الشكاوى المتعلقة بالحق فى التأهيل، وحول عدد المراكز الصحية الميسرة لأصحاب الهمم، وكذلك الأمر بالنسبة لعدد أصحاب الهمم المحتجزين بالمستشفيات العقلية، وهو ما يوصى به الباحث.

ج. **تمكين أصحاب الهمم من العمل**

تعد مؤسسة زايد العليا – ومقرها أبو ظبي – لأصحاب الهمم من الجهات الرائدة فى تأهيل أصحاب الهمم، ودعم إدماجهم فى مجتمعهم، وخلقفرص العمل لهم، وتشكل هذه المؤسسة مظلة لجميع الجهات العاملة فى المجال الإنسانى أو فى مجال الرعاية الاجتماعية، ومن ذلك المؤسسات المعنية بالإعاقة ودور الايتام، وأى جهة وهيئة من شأنها أن تلبى تلك الأغراض لاسيما فى "أبوظبي"، وعبر تلك الخدمة التى تتيحها مؤسسة زايد العليا، يستطيع أصحاب الهمم أن يتقدموا لشغل وظيفة حكومية كانت أم خاصة، وفق احتياجات أسواق

[١] نورا الأمير، الإمارات تمكّن أصحاب الهمم باستراتيجية دمجهم في المجتمع، جريدة البيان، ٢٠٢٠/١٢/٣ https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2020-12-03-1.4029357

العمل.كما نظمت دولة الإمارات العربية المتحدة برنامجا لأصدقاء أصحاب الهمم في بيئة العمل والمسمى "حقيبة المدرب المهنى فى التوظيف الدامجأو الموظف الرفيق".[١]

ويُلاحظ الباحث عدم وضوح الدعم المالى(كتقديم معونة شهرية ووجود برنامج للحماية الاجتماعية)لأرباب العمل والنقابات العمالية حتى يتمكنوا من إتاحة الترتيب الميسر المعقول فى أروقة العملالتيسير وصولاًأصحاب الهمم لبيئات العمل، ويوصى الباحث بأهمية هذا الدعم المالى شريطة ألا تتعارض برامجه التى تتيح مزايا مالية لأصحاب الهمم مع العائد من العمل مما يضعفحافزهم تجاه العمل. وعلى الرغم من وجود إحصاء بعدد العاملين من أصحاب الهمم فى الإمارات إلا أنه لا يوجد إحصاء حول عدد ونسبة أصحاب الهمم ممن تم تسجيلهم فى التدريب المهنى– والموظفين القائمين على أمر هذا التدريب – أو المستفيدين من التدريب على رأس العملأو فى برنامج ريادة الأعمال، وكذلك نسبة شكاوى أصحاب الهمم المتعلقة بالتمييزفى العمل على أساس إعاقتهم، والباحث يشدد على أهمية وجود مثل هذه الإحصاءات.

كما يعمل **برنامج الكيت** على إدماج أصحاب الهمم الأكبر من ثمان عشرة سنة فى أسواق العمل بكلٍ من القطاع العام أو الخاص،ويهدف هذا البرنامج لإعطاء هذه الطائفة الفرصة المنصفة لخلق أشغال تلاءم ما لديهم من مهارة وقدرة جسمانية ومؤهل علمى،وكذلك يوفر تدريبات ملائمة لتقوية المهارة الشخصية لديهم، فضلا عن الارتفاع بالتوعية تجاه الإعاقة، وما يرتبط بها من أمور فى مجتمعاتهم.[٢]

---

[١] الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف، بأنامل أصحاب الهمم "زايد العليا" تورد منتجاتهم إلى الشؤون الإسلامية، مجلة منار الإسلام، س٤٥، ع٥٣٩، ٢٠١٩، ص ١٣

[٢] البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، التأهيل وفرص العمل لأصحاب الهمم، https://u.ae/ar-ae/information-and-services/jobs/employment-of-people-with-special- needs/rehabilitation-and-job-opportunities-for-people-of-determination

كما تقوم وزارة الداخلية عبر مراكزها بعملٍ لافت في مجال تأهيل وتوظيف أصحاب الهمم لأجل دمجهم فى أصحاب الهمم فى مجتمعاتهم، وذلك عبر عمل العديد من المبادرات لتأهيلهم والدورات لتدريبهم.[١]

٤. ركيزة مشاركة أصحاب الهمم من المنظورالإدارى

تحرص دولة الإمارات العربية المتحدة على تصميم برامج منهجية للتوعية **بتعزيز الوصول والمشاركة من خلال التمثيل الذاتى،** ولدى الإمارات أفراد من أصحاب الهمم يشغلون وظائف قيادية، وكذلك فى مجال الإعلام بشتى تصنيفاته (المرئى والمسموع والإلكترونى)،[٢] ويرى الباحث أهمية وجود إحصاء لعدد شاغلى الوظائف القيادية والعاملين بالمجالات الإعلامية لما فى ذلك من دلالة على رصد هذا الجهد بصورة منهجية ولذلك ما لا يخفى من أهمية على المستوى الدولى،كما تقدم دولة الإمارات العربية المتحدة مساعدات خارجية لدعم حقوق أصحاب الهمم داخل إطار المساعدات الإنسانية التى تمنحها الإمارات لغيرها من الدول، ولكن ذلك لا يعنى تخصيص موازنة معينة للدعم الخارجى لحقوق أصحاب الهمم وهو ما يوصى به الباحث.

ومن الأمثلة الجديرة بالتنويه أنه وزارة الداخلية تجرى تشاور مع العاملين بها من أصحاب الهمم عبر مجلس أصحاب الهمم بالقيادة العامة لشرطة دبى، فضلا عن لجنة حقوق الإنسان بالوزارة حتى ينعكس ذلك بشكل إيجابى على التدابير الخاصة بهم.[٣]

---

[١] موقعوزارة الداخلية، وزارة الداخلية ممثلة بمنتدى المجتمعات الآمنة تشارك في المؤتمر العالمي للتأهيل (٢٠٢٤) https://moi.gov.ae/ar/media.center/news/092924n01.aspx

[٢] جميلة إسماعيل ومرفت عبدالحميد، الإمارات نموذج رائد في تمكين أصحاب الهمم وإدماجهم بشكل كامل، البيان، ٢٠٢٤/٦/٢٩، https://www.albayan.ae/uae/news/2024-06-29-1.4896945

[٣] موقعوزارة الداخلية، وزارة الداخلية ممثلة بمنتدى المجتمعات الآمنة، سبق الإشارة إليه

كما يوجد بالإمارات جمعيات تمثل أصحاب الهمم برئاسة أحدهم، كما معظم أجهزة تلك الجمعيات من أصحاب الهمم ، ولكن يلاحظ الباحث قلة عدد تلك الجمعيات، ويعزو ذلك لعدم تمثيل عددًا من الإعاقات، وذلك كالإعاقات الذهنية والاجتماعية والنفسية، ومن ثم ينبغى التفكير فى مساندة تلك الجمعيات، مع العناية الشديدة بتنوعها، ويمكن تقديم تلك المساندة عبر برنامج يكون غرضة تحقيق الشمولية على أرض الواقع، ومن أمثلة ذلك برنامج تدريبى للقيادات الرسمية على حقوق أصحاب الهمم، وبرنامج لرصد اشتراك أصحاب الهمم فى شتى أوجه الحياة، وأخيرًا برنامج يختص بالوعى المجتمعى.[1]

تحرص دولة الإمارات العربية المتحدة على تهيئة البنى التحتية لمبانى وزارة الثقافة والشباب والمراكز الثقافية لاستقبال أصحاب الهمم ممن لديهم تحدى حركى، ومن المعنيين بذلك دائرة الثقافة والسياحة التى تهتم بإمكانية وصول أصحاب الهمم إلى منشئاتها،أما دائرة الثقافة والسياحة فقد أعدت إطارًا سياسيًا يتضمن العديد من المبادرات لمساندة أصحاب الهمم للوصول لكل خدماتها وما يتعلق بالمواقع السياحية، مع توطيد مكانة الإمارات كقبلة سياحية

[1] الأمم المتحدة، الإمارات العربية المتحدة، ناشطة إماراتية من أصحاب الهمم تظهر ريادة في مجال الإدماج بإكسبو ٢٠٢٠ وما بعده، ٠٣ ديسمبر ٢٠٢١، https://unitedarabemirates.un.org/ar/172462-%D9%86%D8%A7%D8%B4%D8%B7%D8%A9

لجميع السياح على اختلاف مشاربهم، وفى سبيل ذلك طبعت كتبًا صغيرة – بنظام برايل للمكفوفين – حول التاريخ فى الإمارات، وتراثها وتقاليدها.[١]

كما تحرص الإمارات على التقديم المجانى – لكل مواطن ومقيم – كل برنامج وورشة عمل لها صلة بالمجال الثقافى فى وزارة الثقافة والشباب، وتعتمد دوائر التنمية السياحية بالإمارات المختلفة مجانية الدخول لأصحاب الهمم ولهم أفضلية الدخول للمناطق السياحية، مع إعفائهم من رسم اشتراك العضوية فى أى مكتبة عامة تتبع لدائرة الثقافة والسياحة، فضلا عن وجود برنامج مستديم بالمكتبات خاص بروادها من أصحاب الهمم.[٢]

ويرى الباحث أهمية تخصيص ميزانية للتدابير والأنشطة المعززة لدمج أصحاب الهمم فى الحياة الثقافية – أو الرياضية – للاستفادة أو المشاركة النشطة أو حتى للفرجة، وكذلك يرى الباحث أهمية وجود إحصاء متكامل بعدد ونسبة أصحاب الهمم ممن يرتادون شتى المؤسسات الثقافية.

---

[١] مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التقرير الثاني حول آفاق تطبيق ورصد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وزارة التنمية الاجتماعية، عمان، ٢٠٢٣، ص ٧٧

[٢] مرفت عبد الحميد، الإمارات تتبنّى نهج السياحة الشاملة لأصحاب الهمم، البيان، ٢٥ سبتمبر ٢٠٢٣، https://www.albayan.ae/economy/uae/2023-09-25-1.4733324

ولدى دوائر التنمية السياحية ببعض الإمارات عمال مؤهلة ومدربين للتعامل مع أصحاب الهمم يتقنون أوليات لغة الإشارة، كما يشترك العاملون بدائرة الثقافة والسياحة بدورات للتدريب الخاص بطرق تسهيل وصول واشتراك أصحاب الهمم فى الحياة الثقافية لسنة ٢٠١٩.[١]

المطلب الخامس

حماية أصحاب الهمم من المنظور الإدارى المؤسسى

فى الإمارات العربية المتحدة

١. مؤسسة زايد العليا لأصحاب الهمم

بهدف توحيد الجهود المبذولة فى مجال رعاية أصحاب الهمم صدر القانون رقم (٢) بتاريخ ٢٠٠٤/٤/١٩،[٢] بغرض إنشاء مؤسسة زايد العليا لأصحاب الهمم فى إمارة أبوظبى، لتكون مظلة لجميع الهيئات الإنسانية والخدمات الاجتماعية ومؤسسات أصحاب الهمم وأية هيئات تنشأ مستقبلًا فى أبوظبى لأغراض إنسانية. كما صدر بتاريخ ٢٠١٤/٠٥/٢٩ المرسوم الأميرى رقم (٧) لسنة ٢٠١٤، بتشكيل مجلس إدارة جديد لمؤسسة زايد العليا لأصحاب الهمم.[٣]

---

[١] مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التقرير الثاني حول آفاق تطبيق ورصد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مرجع سابق، ص ٧٩

[٢] صحيفة الخليج، مؤسسة زايد العليا للرعاية الإنسانية وذوي الاحتياجات الخاصة، ٢٢ يوليو ٢٠١٢، https://www.alkhaleej.ae

[٣] الموقع الرسمي لمؤسسة زايد العليا لأصحاب الهمم، https://zho.gov.ae/ar-AE/About-ZHO/About-Us

وتتمتع مؤسسة زايد العليا لأصحاب الهمم باستقلال مالى وإدارى كامل، ويديرها مجلس إدارة مكون من ٧ إلى ١١ عضوًا، وتمارس المؤسسة أنشطتها وفقًا لخطط وتوجيهات مجلس إدارتها لتحقيق أهدافها، ويندرج تحت الأمانة العامة للمؤسسة ثلاثة قطاعات: قطاع الدعم الإدارى والمالى، وقطاع الأشخاص ذوى الإعاقة، وتتخذ الأمانة العامة للمؤسسة كافة الإجراءات والتدابير اللازمة لضمان سير عمل المؤسسة بكفاءة، وتساهم كافة مراكز وأندية المؤسسة فى تحقيق الأهداف النبيلة، وتبدى اهتمامًا كبيرًا بهذه الشريحة من المجتمع[١].

- **خدمات مؤسسة زايد العليا**

تقدم مؤسسة زايد العليا لأصحاب الهمم من خلال مراكزها وأنديتها مجموعة من الخدمات المتكاملة التى تهدف إلى تأهيل الأشخاص ذوى الإعاقة ودمجهم فى المجتمع، وتشمل هذه الخدمات التدريب والتعليم، والتأهيل المهنى والعلاجى (التقييم، والتدخل المبكر، والعلاج الطبيعى، والعلاج الوظيفى، وعلاج النطق، وورش التدريب المهني)، والرعاية النفسية، والإرشاد الأسرى، فضلًا عن دعم الأنشطة التعليمية والرياضية.[٢]

وقد حققت المؤسسة على مدار تاريخها خطوات واسعة وإنجازات كبيرة، أبرزها الخطط التوسعية لاستيعاب الأشخاص أصحاب الهمم فى جميع أنحاء إمارة أبوظبى، مستلهمة فى ذلك ضرورة توسيع نطاق خدمات المؤسسة وإنشاء أقسام ووحدات علاجية جديدة فى جميع المراكز فى أبوظبى والعين والمنطقة الغربية. [٣]

---

[١] الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف، الشؤون الإسلامية ومؤسسة زايد العليا تطلقان المنصة الذكية لتعليم القرآن الكريم لأصحاب الهمم، مجلة منار الإسلام، س٤٥، ع٥٣٤، ٢٠١٩، ص ٢٠

[٢] فاطمة بنت ردن منور المطيري، معرفة ومهارات معلمي التربية الخاصة في تطبيق الممارسات المبنية على الأدلة، المجلة الدولية للأبحاث التربوية، مج٤٨، ع١، جامعة الإمارات العربية المتحدة – كلية التربية، ٢٠٢٤، ص ٢٣٦

[٣] البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية، https://u.ae/ar-AE/information-and-services/social-affairs/people-of-determination/rehabilitation-of-people-with-special-needs

٢. المجلس الاستشارى لأصحاب الهمم

أصدر مجلس الوزراء الإماراتى القرار رقم ٦/١ لعام ٢٠١٧ بشأن إنشاء المجلس الاستشارى للأشخاص أصحاب الهمم، والذى يتكون من خمسة عشرعضوًا من العديد من الجهات والهيئات الرسمية وأخصها زارة تنمية المجتمع وبلدية دبى ومدينة الشارقة للخدمات الإنسانية، بالإضافة إلى نخبة من الخبراء والمختصين فى مجال أصحاب الهمم والناشطين فى مجال حقوق الأشخاص ذوى الإعاقة، والذين لديهم دراية وخبرة واسعة فى جميع المجالات المتعلقة بالأشخاص ذوى الإعاقة، وذلك لتحديد جميع القضايا المتعلقة بهذه الفئة ومناقشة الفرص والتحديات لتنفيذ السياسة. كما يضم المجلس عضوية مميزة لبعض أصحاب الهمم أنفسهم أو أحد أقاربهم. ويُعد المجلس هيئة داعمة تشارك بصورة مباشرة فى إنجاز أغراض السياسات الإماراتية لتمكين أصحاب الهمم.[١]

وتتضمن مهام المجلس الاستشارى لأصحاب الهمم متابعة وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بهم، والمساهمة فى توحيد جهود كافة القطاعات من أجل الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة لأصحاب الهمم من كافة فئات الإعاقة، والمساهمة فى وضع المعايير اللازمة لجودة البرامج والخدمات التى تقدمها مؤسسات الدولة لأصحاب الهمم، والمشاركة فى وضع الخطط والبرامج الوطنية المتعلقة بالوقاية والحد من الإعاقة.[٢]

٣. مساهمة مؤسسات القطاعات المختلفة فى حماية أصحاب الهمم

- لدى**وزارة تنمية المجتمع** بالإمارات بقاعدة بيانات تشمل أصحاب الهمم، وبها تفاصيل عن

[١] قرار مجلس الوزراء رقم (١٠٦) لسنة ٢٠٢٢ بشأن اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون اتحادي رقم (٩) لسنة ٢٠٢٢ بشأن عمال الخدمة المساعدة، الجريدة الرسمية، ع ٧٤١، ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٢

[٢] وزارة تنمية المجتمع – الامارات العربية المتحدة، وزارة تنمية المجتمع تعلن تشكيل المجلس الاستشاري لأصحاب الهمم وتفاصيل "السياسة الوطنية لتمكين أصحاب الهمم"، ١٠ مايو ٢٠١٧، https://www.mocd.gov.ae/ar/media-centre/news/10/5/2017/ministry-of-community-development-reveals-national-policy-for-the-empowerment-of-people-of-determination-announces-advisory-council-members.aspx

الإمارة والجنس والجنسية والشغل والحالة التعليمية،ويصدر عن الوزارة – لمن يستحق – بطاقة للأفراد من أصحاب الهمم "أثير"، وهى تعتبر وثيقة رسمية تكفل لمن يحملها حقوقه المنصوص عليها فى القانون الاتحادى رقم ٢٩ لسنة ٢٠٠٦. يحظى حاملو البطاقة بمجموعة متنوعة من الخدمات والامتيازات فى مجالات الصحة والإسكان. حيث يعفى حامل البطاقة من الرسوم على الخدمات المتعلقة بالسيارةوالحصول على خصم على حزمة البيانات المتنقلة أيضا.[١]

- فى سنة ٢٠١٩ تكونت **اللجنة العليا لخدمات الأشخاص ذوى الإعاقة** تحت رقابة وزارة تنمية المجتمع، وهى مسئولة عن إعداد مشروعات القوانين والمبادرات والسياسات التى تضمن حماية أصحاب الهمم،[٢] ويرى الباحث أهمية تخصيص ميزانية خاصة محددة لهذه اللجنة منفصلة عن ميزانية الوزارة.
- فى سنة ٢٠٢١ وضع **مجلس الوزراء** الإماراتى السياسة الوطنية لتمكين ذوى التوحد، والتى تعتبر نظامًا متكاملًا من الضوابط الموحدة التى تم تصميمها لإتاحة خدمات أيسر لمن يعانى من التوحد وولى أموره.[٣]

---

[١] قانون اتحادي ٢٩ لسنة ٢٠٠٦ بشأن حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة (معدلا)، سبق الإشارة إليه، كذلك: ندى زهير سعيد الفيل، الإستنصاع منتج تمويلي إسلامي متميز لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة: دراسة في ضوء القانون الإتحادي رقم ٢٩ لسنة ٢٠٠٦ في شأن حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة في دولة الإمارات واتفاقيات حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مرجع سابق، ص ٤٢١

[٢] اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان، الأشخاص ذوي الإعاقة، سبق الإشارة إليها

[٣] وزارة تنمية المجتمع – الامارات العربية المتحدة، السياسة الوطنية للتوحد، https://www.mocd.gov.ae/ar/media-centre/news/26/4/2021/news26-4-2021.aspx

- يساند **برنامج الإمارات للتدخل المبكر الأطفال** ذوى النمو المتأخر، كما يعتمد على استخدام تطبيق "نمو" الذكى للكشف المبكر عن حالات التأخر النمائى.[١]
- كما يتيح **برنامج الشيخ زايد للإسكان** مساكن لأصحاب الهمم بها التعديل اللازم لتلائم متطلباتهم.[٢]
- جرى تنفيذ**برنامج الإمارات للتدخل المبكر** لخدمة أصحاب الهمم من متأخرى النمو والمعرضين لذلك الذين لا يزيد عمرهم عن ستة أعوام، وأحد هذه البرامج هو برنامج خدمات الأسرة الفرديةالذى يعتنى بالصغار الأقل من ثلاثة أعوام، لكفالة اشتراك عائلاتهم فى تنمية مهاراتهم فى بيئاتهم الطبيعية التى يحيون فيها، وإتاحة الخدمة كجزء من روتين الحياة اليومية للصغير فى كنف عائلته، وداخل ذات المفاهيم جرى تدشين أحد التطبيقات ذكية والمعروف باسم "أسرتى معى" لتتبع أهداف الصغير مع العائلة فى البيت.[٣]

[١] عوشة أحمد المهيري، تقييم برامج التأهيل المهني للأشخاص ذوي الإعاقة في دولة الإمارات العربية المتحدة، المؤتمر السنوي السادس عشر للإرشاد النفسي: الإرشاد النفسي وإرادة التغيير . مصر بعد ثورة ٢٥ يناير، مج ٢، جامعة عين شمس – مركز الارشاد النفسي، ٢٠١١، ص٧٩٢

[٢] عوشة أحمد المهيري، تقييم برامج التأهيل المهني للأشخاص ذوي الإعاقة في دولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق، ص٧٩٣

[٣] نفس المرجع السابق، ص ٧٩٥

- أطلُقت **هيئة تنمية المجتمع بدبى** (بطاقة سند) لتمكين الإماراتيين من أصحاب الهمم وغيرهم من المقيمين فى دبى من الحصول على خدمات وتسهيلات فى إمارة خاصة.[١]
- تقدم **إدارة مراكز وزارة الداخلية** لتأهيل وتشغيل المعاقين فرص التدريب والتأهيل والتوظيف بهدف دمج أصحاب الهمم فى المجتمع[٢].
- تقدم **بلدية العين** خدمة السيارة المتنقلة حيث يمكن لأصحاب الهمم وكبار السن طلب خدمة السيارة المتنقلة لإنجاز معاملاتهم بمنازلهم بكل سهولة ويسر.[٣]

٤. مراكز رعاية أصحاب الهمم

تدير الحكومة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة مراكز تأهيل للأشخاص من أصحاب الهمم تحت إشراف وزارة تنمية المجتمع، وتقع هذه المراكز فى عدة إمارات بما فى ذلك دبى وعجمان وأم القيوين ورأس الخيمة والفجيرة، وتقدم مجموعة واسعة من البرامج التعليمية والتدريبية والتأهيلية، والتى تلبى احتياجات الأفراد من مرحلة الطفولة المبكرة وحتى سن ١٨ عامًا، وبعد هذه المرحلة ينتقل الطلاب إلى مرحلة التأهيل المهنى التى تشمل العمل فى مشاريع خاصة صغيرة أو الانضمام إلى سوق العمل المفتوح.

أ. مركز النورلأصحاب الهمم

[١] موقع وزارة تنمية المجتمع، إصدار بطاقة سند، https://www.cda.gov.ae/ar/socialcare/PeopleWithDisabilities/Pages/sanadCard

[٢] البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية، https://u.ae/ar-AE/information-and-services/social-affairs/people-of-determination/rehabilitation-of-people-with-special-needs

[٣] موقع ديوان ممثل الحاكم، https://aard.gov.ae/pages/NewsDetails.aspx

يعتبر مركز النور من أقدم مراكز أصحاب الهمم فى دبي، وقد بدأ المركز أعماله عام ١٩٨١، ويكمن الهدف الرئيسى لمركز النور فى تحقيق أقصى إمكانيات اصحاب الهمم ومساعدتهم للاعتماد على أنفسهم من خلال اعتماده لمنهج تنموى شامل وخدمات ذات جودة عالية، بالإضافة إلى وسائل تدريبية وأنشطة لامنهجية وبرامج متنوعة، كما يوفر المركز صالة رياضية مجهزة وقاعة كبيرة متعددة الاستخدامات وبركة سباحة ومنطقة خارجية مغطاة للعب بها.[١]

ب. مركز تواصل للتأهيل والنطق والسمع

مركز تواصل هو من مراكز التأهيل والعلاج الرائد فى دبى، حيث يقدم خدمات تشخيص وتأهيل كافة اضطرابات النطق واللغة والتأهيل اللفظى والسمعى لدى الأطفال والبالغين، وقد جاءت فكرة التسمية من منطلق إنسانى "التواصل" مع فئة أصحاب الهمم، وذلك من خلال تقديم برامج مصممة خصيصًا لتلبية احتياجاتهم اللغوية والسمعية والسلوكية.بالإضافة إلى أن المركز من أبرز مراكز علاج النطق واللغة فى دبى، وهو مرخص ومعترف به فى دولة الإمارات، كما يضم كادره استشاريون وفريق مؤهل من الأخصائيين والأخصائيات الحاصلين على مزاولة مهنة علاج النطق واللغة من هيئة الصحة فى دبى ولديهم خبرة واسعة فى مجال التأهيل المختلفة، ويقدم خدماته لجميع الفئات العمرية.[٢]

ج. مركز دبى للرعاية الخاصة

يعتبر مركز دبى للرعاية الخاصة من أفضل مدارس أصحاب الهمم فى دبى وأكثرها شهرة، وقد تم بناء المركز بهدف تأمين الرعاية لأصحاب الهمم وتهيئتهم للمستقبل، من خلال منهاج

---

[١] أمل محمد عبدالله البدو، فاعلية استخدام تكنولوجيا التعليم المساندة في الدمج التربوي لذوي الاحتياجات الخاصة بالمدارس من وجهة نظر المعلمين، المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية، مج٣، ع١، المؤسسة الدولية لآفاق المستقبل، ٢٠٢٠، ص٢٨١

[٢] مروح عبدات، المشكلات التي تواجه تشغيل المعاقين في دولة الامارات العربية المتحدة، المجلة العربية للتربية الخاصة ، ع ٩، الأكاديمية العربية للتربية الخاصة، ٢٠٠٦، ص ١١٥

شامل وبرامج يضعها فريق متعدد التخصصات، ويشتمل المركز على العديد من الأقسام البارزة منها: قسم الحضانة والقسم الأكاديمى وقسم التكامل الحسى وقسم التحضير المهنى، بالإضافة إلى مرافق تعليمية ومسبح ومرافق تتعلق بالفن والحِرف المهنية والعلاج السريري وصالة رياضية مجهزة، ومن الجدير بالذكر أنّ مركز دبى الخاص بأصحاب الهمم يحتضن الكثير من الطلاب من جنسيات مختلفة.[1]

د. مركز دوريس دوان يونغ للتوحد دبي

يشتهر مركز دوريس دوان يونغ للتوحد بخدماته المميزة التى تساعد على تقييم الأطفال المصابين بالتوحد، أو غيرها من المشاكل اللفظية والوظيفية والسلوكية، ويعد من أفضل مدارس الخاصة بأصحاب الهمم فى دبى على الإطلاق ويقدم المركز خططًا علاجية شاملة للتغلب على التحديات اليومية التى يواجهها الأطفال من أصحاب الهمم، كما يضم فريقًا فنيًا مهنيًا مميزًا ونخبة من الأخصائيين المعتمدين فى تحليل السلوك، ويمكن تسجيل الطفل فى جلسات الاستشارة الفردية، وفى برنامج تطوير المهارات الاجتماعية بعد المدرسة، وفى خطط تعديل السلوك الفردية تحت إشراف محترفين معتمدين، وإلى جانب ذلك يقدم المركز دورات تدريبية متخصصة فى مجال التوحد للآباء ومقدمى الرعاية والمدارس والمعلمين.[2]

هـ. مركز راشد لأصحاب الهمم

تم تأسيس مركز راشد لأصحاب الهمم عام ١٩٩٤ بهدف دمج أصحاب الهمم فى المجتمع ودعمهم بصورة مثالية، واستمر فى التطور ليصبح أحد أشهر مراكز أصحاب الهمم فى دبي، وقد تمكّن المركز بفضل خبراته الطويلة من تطوير برامجه العلاجية والتأهيلية وفق أرقى

---

[1] نظله محمود إبراهيم محمد سلطان، تطوير مراكز تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة في ضوء خبرة الإمارات، مجلة كلية التربية بدمياط ، ج٨٣، جامعة دمياط – كلية التربية، ٢٠٢٢، ص ٢٤٨

[2] نورة شجاع مبارك الدوسري، فاعلية التدريس المهني المبني على المجتمع في إكساب طالبات من ذوات الإعاقة الفكرية مهارات العمل، المجلة الدولية للأبحاث التربوية ، مج٤٨، ع١، جامعة الإمارات العربية المتحدة – كلية التربية، ٢٠٢٤، ص٢٦١

النظريات العلمية والتطبيقات العملية، كما يتميز بضمه كادرًا فريدًا من مختلف الجنسيات والثقافات، ولدى المركز حاليًا مئات الطلاب الذين تبدأ أعمارهم من ٤ سنوات، ويوفر مجموعة من الحصص التعليمية والتدريبية، بالإضافة إلى الفعاليات والأنشطة الثقافية والفنية والرياضية والبيئية والوطنية.[١]

و. مركز دبى للتوحد

تم تأسيس مركز دبى للتوحد فى عام ٢٠٠١، ويعد أكبر مؤسسة غير ربحية وأكثرها ابتكارًا وشمولًا فى دولة الإمارات العربية المتحدة لخدمة الأطفال المصابين باضطرابات التوحد، ويتميز المركز بمرافقة التعليمية الحديثة التى توفر أقصى درجات الراحة والرعاية للأطفال، ويعمل المركز على توظيف أفضل المهنيين المدرّبين الذين يقدمون برامج معتمدة لتطوير ودعم الأفراد المصابين بالتوحد وأسرهم، كما يكرس المركز جهوده على توفير التعليم الشامل والتدخلات العلاجية للأشخاص الذين يعانون من التوحد؛ لمساعدتهم على الانغماس فى مجتمع دبى بشكل مثالى.[٢]

ز. مركز أمنيات لأصحاب الهمم

مركز أمنيات لتأهيل أصحاب الهمم، هو مركز معنى بتطوير أساليب وتقنيات ومناهج إعادة تأهيل ورعاية أصحاب الهمم، وتم اختيار اسم "أمنيات" إشارة إلى الإيمان بمواجهة جميع التحديات، وتحقيق قصص النجاح لأصحاب الهمم، ويسعى المركز لإعادة تأهيل الأشخاص وتلبية رغبات هذه الفئة من حيث أولوية الصحة والتعليم والتوظيف ضمن أعلى المعايير التى تأخذ فى الاعتبار أسباب التقدم العلمى والتكنولوجى، حيث يسهم المركز فى تقوية أواصر النسيج الاجتماعى ودمج أصحاب الهمم فى المجتمع وتوظيف التقنيات الحديثة والأدوات

---

[١] عفرة جمعة الكعبي، تجربة برنامج علاج النطق واللغة، ندوة دور الخدمات المساندة فى التأهيل الشامل لذوي الاحتياجات الخاصة، جامعة الخليج العربي، ٢٠٠٥، ص ٣١٤

[٢] نظله محمود إبراهيم محمد سلطان، تطوير مراكز تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة في ضوء خبرة الإمارات، مرجع سابق، ص ٢٤١

والذكاء الاصطناعى فى خدمتهم، ليتم بناء جيل يمتلك المهارات اللازمة لعيش حياة عادلة مع أقرانهم العاديين فى المنزل ومكان العمل والحى والمجتمع.[١]

ح. مركز دبى لتأهيل أصحاب الهمم

يندرج مركز دبى لتأهيل أصحاب الهمم ضمن المراكز التابعة لوزارة تنمية المجتمع، حيث يحرص المركز – وبالتعاون مع الوزارة – على تقديم برنامج متكامل للرعاية بأصحاب الهمم وتطوير قدراتهم وتنمية مهاراتهم، لتمكينهم من ممارسة الأنشطة المختلفة، بما فيها الأنشطة الرياضية والثقافية، وتعزيز التفاعل والتواصل بينهم وبين كافة الأفراد.[٢]

ط. مركز تقارب لتأهيل أصحاب الهمم

تم إنشاء مركز تقارب لتأهيل أصحاب الهمم عام ٢٠١٣، ليقدم الدعم ومجموعة من البرامج التدريبية والعلاجية لأصحاب الهمم، ويحتضن المركز مجموعة من الأقسام منها: قسم التربية الخاصة وقسم تأهيل اضطرابات اللغة والكلام وقسم العلاج الوظيفى وقسم التشخيص والتقييم التربوى والنفسي، بالإضافة إلى ذلك يتيح المركز مجموعة من الخدمات الفردية أبرزها: التربية الخاصة وتعديل السلوك وعلاج اضطرابات اللغة والكلام والعلاج الوظيفي والتقييم التربوى النفسى.[٣]

٥. دور الجهات المعنية بالطفولة المبكرة فى خدمة أصحاب الهمم

لدى دولة الإمارات العربية المتحدة عددًا من التنظيمات المعنية بالطفولة المبكرة لتقدم الخدمات الجوهرية لهذه الطائفة، ويتضمن ذلك:

---

[١]أسماء محمد خميس الدرمكي، مشكلات الإعاقة: التحديات والحلول: تحليل سوسيولوجي للسياسات الكلية للإعاقة في دولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق، ص ١٣

[٢]سهيلة بنت عبد الله الغامدي، واقع التواصل بين أسر ذوي الإعاقة ومقدمي الخدمات في مراكز التأهيل الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق، ص ٢٥١

[٣]أمل محمد عبدالله البدو، فاعلية استخدام تكنولوجيا التعليم المساندة في الدمج التربوي لذوي الاحتياجات الخاصة بالمدارس من وجهة نظر المعلمين، مرجع سابق، ص ٢٨٦

أ. **الهيئة الاتحادية للتعليم المبكر:** للهيئة الاتحادية للتعليم المبكر مسئوليةعن تطوير التشريعات والسياسات والنظم والاستراتيجيات والبرامج المرتبطة بالاحتياجات التعليمية لمن هم فى سن الطفولة المبكرة، بدءًا من لحظة الميلاد وصولا للصف الرابع فى سن ٨ أعوام، ويدخل فى ذلك مرحلة الحضانة ورياض الأطفال، وكذلك تقوم هذه الهيئة بإرساء الضوابط والنظم وإصدار التراخيص، وإعمال الإشراف على الحضانات الرسمية والخاصة بالتنسيق مع الإدارات المحلية ذات الصلة، وتعزز دور ولى الأمر والمجتمع فى دعم هذه الفئة العمرية، وتجدر الإشارة إلى أنه تم استحداث الهيئة الاتحادية للتعليم المبكر كهيئة تابعة لمجلس الوزراء سنة ٢٠٢٢.[١]

ب. **هيئة أبوظبى للطفولة المبكرة:** تكونت هذه الهيئة سنة ٢٠١٩، كهيئة رسمية لها استقلالها مع تبعيتها للمجلس التنفيذى لإمارة أبوظبى، وتتولى هذه الهيئة تأسيس – والرقابة على – نظامًا متكاملًا للطفولة المبكرة فى أبوظبى مع التشديد على مجالات حيوية مثل: الصحة والغذاء، والدعم الأسرى وحماية الطفل، والتعليم المبكر، وتُعرف هذه الهيئة الطفولة المبكرة بأنها ما بين بداية الحمل حتى عمر الثامنة، وهى منوطة بالوظائف الآتية فى أبوظبى: إرساء استراتيجية متكاملة للطفولة المبكرة، واقتراح التشريعات والنظم والسياسات المرتبطة بالطفولة المبكرة توطئة لاعتمادها بواسطة المجلس التنفيذى لأبوظبي، وعقد الاتفاقات مع الهيئات والشركات المهتمة بالطفولة المبكرة داخل – أو خارج– أبوظبى، والقيام بالدراسات والأبحاث التخصصية فى نطاق

[١] سهيلة بنت عبد الله الغامدي، واقع التواصل بين أسر ذوي الإعاقة ومقدمي الخدمات في مراكز التأهيل الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة التربية الخاصة والتأهيل ، مرجع سابق، ص ٢٥١

الطفولة المبكرة ومطالعة الممارسات الفضلى الوطنية والخليجية والعالمية، ووضع الحلول المثلى والتوصية بها، ومراجعة السياسات والبرامج المرتبطة بمرحلة الطفولة المبكرة وتقييمها بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة. [1]

ج. **مركز دبى لتطوير نمو الطفل:** ويتيح هذا المركز خدمة التدخل المبكر بالتنسيق مع التنظيمات المجتمعية المختلفة لكفالة وصول الصغار من أصحاب الهمم من لحظة الميلاد حتى سن السادسة لخدمات تدخل كاملة ومتكاملة، مع الاهتمام بتمكين عائلاتهم كركيزة حيوية ومحورية فى عيش الطفل، وفى مساندته لنصل لأقصى إمكانية له، مع التشديد بيئته الطبيعية كمجال للتدخل وتحسين مهارته النمائية بما يكفل الاندماج التعليمى خاصة والاجتماعى عامة.[2]

د. **مركز التعليم المبكر للطفولة – جامعة زايد:** يتيح هذا المركز تعليمًا مبكرًا للطفولة – ضمن أفرع جامعة زايد – التعليم للأطفال فى مرحلة الطفولة المبكرة، وذلك بكلٍ من اللغة العربية والإنجليزية، وكذلك يساند المركز تدريب المتخصصين فى قطاع التعليم المبكر، ويتيح بيئات عمل تخصصية لبحث التحسين اللغوى لدى الصغار، ويتعامل المركز مع الصغار من عمر ستة أشهر حتى قرابة أربع سنوات ونصف، كما يتيح بيئة للتدريب النوعي لتأهيل القيادات التى تعمل فى التدريس داخل منظومة تربية الصغار، وأيضًا يعتبر المركز مختبرًا بحثيًا حيويًا لطلبة

[1] أمل محمد عبدالله البدو، فاعلية استخدام تكنولوجيا التعليم المساندة في الدمج التربوي لذوي الاحتياجات الخاصة بالمدارس من وجهة نظر المعلمين، مرجع سابق، ص ٢٠٤

[2] سهيلة بنت عبد الله الغامدي، واقع التواصل بين أسر ذوي الإعاقة ومقدمي الخدمات في مراكز التأهيل الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق، ص ٢٥٤

كلية التربية إذ أنه يوفر دراسة عملية لموضوعات ترتبط بتنمية بدن وذهن ومعرفة الطفل تحت رقابة أكاديمية وميدانية من المتخصصين فى هذا المضمار.[١]

نتائج الدراسة

١) إن كلًا من النهجين اللذين يضعان "الشخص أولًا" و"الهوية أولًا" في التعامل مع اللغة مصممان لاحترام الأشخاص أصحاب الهمم، وكلاهما خياران جيدان بشكل عام، ومن المسموح استخدام أي من النهجين أو مزج لغة "الشخص أولًا" و"الهوية أولًا" ما لم يكن معلومًا أن مجموعة ما تفضل بوضوح نهجًا واحدًا، وفي هذه الحالة يجب استخدام النهج المفضل.

٢) إن ربط الاعاقة بالقصور فقط دون شمولها بالعوائق المجتمعية، يفضى لصعوبة تحقق شمول أصحاب الهمم، ومن ثم يلزم تغيير الرؤية من مجرد رعاية أصحاب الهمم للتفاعل مع العوائق المجتمعية توسلا لإتاحة الترتيب الميسر المعقول ولتحقيق الاندماج والشمولية والتشاركية.

٣) دشنت الإمارات سنة ٢٠١٧ سياسة وطنية لتمكين أصحاب الهمم، وذلك بإشراف وزارة تنمية المجتمع، وذلك بغرض تعزيز الاندماج الاجتماعي،وتمثل تلك السياسة الرؤية الإماراتية ذات البعد الاجتماعى المتكامل، والذي سيبنى على أن الاستثمار فى الأشخاص هو استثمار فى التنمية المستدامة والشاملة لكل المجتمع.

[١] نورة شجاع مبارك الدوسري، فاعلية التدريس المهني المبني على المجتمع في إكساب طالبات من ذوات الإعاقة الفكرية مهارات العمل، مرجع سابق، ص ٢٦٣

٤) تعترف اللائحة التنفيذيّة للقانون رقم (٣) لسنة ٢٠٢٢ في الإمارات بالحق فى الحياة المستقلة والدمج المجتمعى كحق يمكن تفعيله لكل أصحاب الهمم بما يكفل الاستقلال الفردى، ولا يعتمد هذا على فئة الإعاقة أو على درجة المساندة المطلوبة.

٥) لدى الإمارات قوانين تغطى أصحاب الهمم فى ثنايا حالات الخطر والطوارئ، كما أنها اعتمدت فى عام ٢٠٢١ سياسة استجابة لتمكينهم فى مثل تلك الحالات، ويدخل فى ذلك كفالة الوصول للبيئة والبيانات والاتصالات والخدمات فى كل خطوات الكارثة.

٦) تسعى الإمارات لتعزيز حق أصحاب الهمم فى مجالات الأعمال وقدرتهم على الوصول للفرص المتوفرة لضمان ممارسة حقهم فى العمل تأسيسًا على مساواتهم مع غيرهم، وإتاحة المساندة اللازمة لهم لخلق فرص عمل متوازنة فى شتى المجالات، ومساندة من يرغب منهم فى إقامة العمل الخاص به مستقلا عن عمله التابع، فضلا عن إيراد التزامات الجهات المختصة لتفعيل حقوقهم.

٧) تستند منظومة الكشف المبكر عن تأخر نماء الطفل فى الإمارات على التطبيق الإلكترونى (نمو)، ووفقًا للتطبيق يجيب مقدم الرعاية على عدد من التساؤلات فى بعض مجالات النماء، ومن ثم يجري إخباره حال تواجد أى تأخير نمائى لدى أي من الأطفال، وذلك بغية تحويل المتأخر بشكل مباشر لبرنامج التدخل المبكر.

٨) تتزايد في دولة الإمارات العربية المتحدة نسبة المدارس المهيئة لأصحاب الهمم من إجمالى مدارسها العامة، فقد تجاوزت حاليًا نسبة ٧٧%، كما جرى إعداد مدربين بخصوص الصحة النفسية بالمدارس على برامج تم اعتمادها من قبل منظمة الصحة العالمية.

٩) ينبغى التفكير فى مساندة الجمعيات التى تمثل أصحاب الهمم، مع العناية الشديدة بتنوعها، ويمكن تقديم تلك المساندة عبر برنامج يكون غرضة تحقيق الشمولية على أرض الواقع، ومن ذلك برنامج تدريبى للقيادات الرسمية على حقوق أصحاب الهمم، وبرنامج لرصد اشتراك أصحاب الهمم فى شتى أوجه الحياة، وأخيرًا برنامج يختص بالوعى المجتمعى.

١٠) صدر القانون رقم (٢) بتاريخ ٢٠٠٤/٤/١٩، بغرض إنشاء مؤسسة زايد العليا لأصحاب الهمم فى إمارة أبوظبى، لتكون مظلة لجميع الهيئات الإنسانية والخدمات الاجتماعية ومؤسسات أصحاب الهمم وأية هيئات تنشأ مستقبلًا فى أبوظبى لأغراض إنسانية.

١١) أصدر مجلس الوزراء الإماراتى القرار رقم ٦/١ لعام ٢٠١٧ بشأن إنشاء المجلس الاستشارى للأشخاص أصحاب الهمم، وتتضمن مهامه متابعة وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بهم، والمساهمة فى توحيد جهود كافة القطاعات من أجل الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة لأصحاب الهمم من كافة فئات الإعاقة، والمساهمة فى وضع المعايير اللازمة لجودة البرامج والخدمات التى تقدمها مؤسسات الدولة لأصحاب الهمم، والمشاركة فى وضع الخطط والبرامج الوطنية المتعلقة بالوقاية والحد من الإعاقة.

توصيات الدراسة

١) ضرورة تخصيص ميزانيات كل منها معين للآتى:

أ- كفالة حق أصحاب الهمم فى الحياة بالمنزل والوصول لخدمات مساندة العيش بصورة مستقلة، على أن يشمل ذلك متوسط المبلغ الخاص بكل فرد.

ب- التدابير والأنشطة المعززة لدمج أصحاب الهمم فى الحياة الثقافية – أو الرياضية – للاستفادة أو المشاركة النشطة أو حتى للفرجة.

ج- اللجنة العليا لخدمات الأشخاص أصحاب الهممنفصلة عن ميزانية وزارة تنمية المجتمع.

د- المساعدات الخارجية – خارج الإطار العام لتلك المساعدات – لحقوق أصحاب الهمم.

٢) أهمية وجود إحصاءات حول

أ- عدد ونسبة أصحاب الهمم ممن تم منحهم مسكنعام بالمجتمع، على أن يحوى الإحصاء تصنيفًا وفق جنس وإعاقة المستفيد.

ب- عدد ونسبةأصحاب الهمم المقيمين بمؤسسة رعايةإقامة داخلية، وعدد ونسبةالحاصلين من هؤلاء المقيمين على دعم اقتصادى، لتيسير نقلهم للحياة المجتمعية.

ج- عدد ونسبة أصحاب الهمم ممن تلقوا دعمًا ماليًا لأجل التعليم العالى، على أن يحوى ذلك تصنيفًا وفق جنس وإعاقة المستفيد.

د- عدد ونسبة أصحاب الهمم ممن تم تسجيلهم فى التدريب المهنى – والموظفين القائمين على أمر هذا التدريب – أو المستفيدين من التدريب على رأس العمل أو فى برنامج ريادة الأعمال.

هـ- عدد شاغلى الوظائف القيادية والعاملين بالمجالات الإعلامية من أصحاب الهمم، وكذا عدد ونسبة أصحاب الهمم ممن يرتادون شتى المؤسسات الثقافية.

و- عدد أصحاب الهمم المحتجزين بالمستشفيات العقلية، وعدد الأسر التى بها زوج أو زوجين من أصحاب الهمم.

ز- نسبة المبانى الحكومية الميسرة لوصول أصحاب الهمم للبيئة العمرانية، وعدد الدقائق المتلفزة أسبوعيًا والميسرة لأصحاب الهمم الصم.

ح- عدد المراكز الصحية الميسرة لأصحاب الهمم، وتعداد المهنيين المدربين والمعتمدين لإتاحة خدمات التأهيل الصحى وإعادته.

ط- عدد القضايا التى تخص أصحاب الهمم، وعدد المحاكم – وأقسام الشرطة – الميسرة لأصحاب الهمم.

ي- الشكاوى المتعلقة بحماية أصحاب الهمم من الإساءة، وتلك المتعلقة بالحق فى التأهيل الصحى، كذلك المتعلقة بالتمييز فى العمل على أساس إعاقتهم.

٣) أهمية الاعتناء بالحملات المختلفة كالتالى:

أ- تخصيص حملات للتوعية بمجابهة الكوارث موجهة بصفة خاصة لأصحاب الهمم بالنظر لخصوصيتهم فى هذا الشأن.

ب- اتساع نطاق استهدافحملات تعزيز حق أصحاب الهمم فى الحياة المستقلة والدمج المجتمعى ليصل لكافة المجتمع – وعدم قصرها من حيث المستهدف على أصحاب الهمم – بغية تغيير نظرته لأصحاب الهمم.

ج- عمل حملات منهجية توعوية فى وسائل الإعلام للتنويه بخدمات التأهيل الصحى.

٤) العناية بكثافة المشاركة من قبل أصحاب الهمم جميعا فى كل سياسات الحكومة بعيدًا عن انتقاء ما إذا كانت السياسة المعنية تخصهم من عدمه.

٥) وضوح ضمانات وصول أصحاب الهمم للمساعدة القانونية المجانية أثناء أى إجراء قانونى.

٦) تحديد مركز مخصص بعينه لتلقى الشكاوى المتعلقة بحماية أصحاب الهمم من الإساءة.

٧) إنشاء هيئة مستقلةتقوم بالرقابة والرصد لكل مرفق وبرنامج عامًا كان أم خاصًا يقدم خدمات تأهيل – أو إعادة تأهيل – لأصحاب الهمم صغارًا كانوا أم كبارًا.

٨) وضوح الدعم المالى (كتقديم معونة شهرية ووجود برنامج للحماية الاجتماعية) لأرباب العمل والنقابات العمالية حتى يتمكنوا من إتاحة الترتيب الميسر المعقول فى أروقة العملتيسير وصولأصحاب الهمم لبيئات العمل، شريطة ألا يتعارض برامج هذا الدعم مع العائد من العمل مما يضعف حافزهم تجاه العمل.

قائمة المراجع

أولًا: المراجع العربية

١. أسماء محمد خميس الدرمكي، مشكلات الإعاقة: التحديات والحلول: تحليل سوسيولوجي للسياسات الكلية للإعاقة في دولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة الحكمة للدراسات التربوية والنفسية، ع١٧، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، مارس ٢٠١٩

٢. أماني علي الحديدي، حق العمل لذوي الاحتياجات الخاصة بين التشريعين المصري والإماراتي: دراسة مقارنة، الفكر الشرطي، مج٣٢، ع١٢٤، القيادة العامة لشرطة الشارقة – مركز بحوث الشرطة، ٢٠٢٣

٣. أمل محمد عبدالله البدو، فاعلية استخدام تكنولوجيا التعليم المساندة في الدمج التربوي لذوي الاحتياجات الخاصة بالمدارس من وجهة نظر المعلمين، المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية، مج٣، ع١، المؤسسة الدولية لآفاق المستقبل، ٢٠٢٠

٤. أمنية سالم، الشارقة للخدمات الإنسانية في القاهرة: توظف الفن في خدمة قضايا أصحاب الهمم، مجلة الرافد، ع٣٠٣، حكومة الشارقة – دائرة الثقافة، ٢٠٢٢

٥. أميرة حسان عبد الجيد دوام، دور السياسات الإدارية بمؤسسات الدمج لمواجهة ظاهرة التنمر وانعكاسها على تمكين أصحاب الهمم من الإعاقة العقلية البسيطة، مجلة بحوث التربية النوعية، ع٦٧، جامعة المنصورة – كلية التربية النوعية، ٢٠٢٢

٦. أميرة محمد محمود فايد، التمكين الاجتماعي وتحقيق الدمج المجتمعي للأشخاص ذوي الإعاقة الحركية، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، مج ٣٣، ع ٣، كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة الفيوم، أكتوبر ٢٠٢٣

٧. أيمن محمد زين عثمان، تشغيل أصحاب الهمم بالقطاع الخاص في القانون الإماراتي: دراسة مقارنة، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، مج٧، ع٢٦، كلية القانون الكويتية العالمية، ٢٠١٩

٨. بوسى حسين عبد العال، الواقع الاجتماعى لأسر ذوى الحاجات الخاصة، دراسة حالة لعينة من الأسر، رسالة دكتوراه، كلية البنات جامعة عين شمس، ٢٠١٩

٩. رشا عادل لطفي، مواقع التواصل الاجتماعي ودورها في التمكين الرقمي للشباب ذوي الاحتياجات الخاصة وتقييمهم لها: دراسة حالة، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، مج٢١، ع٢، جامعة القاهرة – كلية الإعلام – مركز بحوث الرأي العام، يونيو ٢٠٢٢

١٠. رضا عبد الحليم عبد المجيد عبد البارى، حقوق ذوى الاحتياجات الخاصة (دراسة مقارنة)، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٢

١١. رفيف سمر الفيصل، دور المحتوى الإعلامي الإماراتي في الدعم المعرفي لدى أصحاب الهمم، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، مج٢١، ع٢، جامعة القاهرة – كلية الإعلام – مركز بحوث الرأي العام، ٢٠٢٢

١٢. سهيلة بنت عبدالله الغامدي، واقع التواصل بين أسر ذوي الإعاقة ومقدمي الخدمات في مراكز التأهيل الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة التربية الخاصة والتأهيل ، مج١٧، ع٥٩، مؤسسة التربية الخاصة والتأهيل، يناير ٢٠٢٤

١٣. عبد الله أحمد مصطفى محمد، الإعلام الرقمي الجديد وذوي الاحتياجات الخاصة: التحديات والفرص والرؤى المستقبلية، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، مج٢١، ع٢، جامعة القاهرة – كلية الإعلام – مركز بحوث الرأي العام، ٢٠٢٢

١٤. عبد المنعم على عمرو، سيكلوجية ذوى الإعاقة، الدار العالمية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٩

١٥. عفراء إبراهيم خليل إسماعيل العبيدي، التكنولوجيا الحديثة ودورها فى تعليم أصحاب الهمم، المجلة العلمية للتكنولوجيا وعلوم الإعاقة، مج٣، ع١، المؤسسة العلمية للعلوم التربوية والتكنولوجية والتربية الخاصة، ٢٠٢١

١٦. عفرة جمعة الكعبي، تجربة برنامج علاج النطق واللغة، ندوة دور الخدمات المساندة فى التأهيل الشامل لذوي الاحتياجات الخاصة، جامعة الخليج العربي، ٢٠٠٥

١٧. عوشة أحمد المهيري، تقييم برامج التأهيل المهني للأشخاص ذوي الإعاقة في دولة الإمارات العربية المتحدة، المؤتمر السنوي السادس عشر للإرشاد النفسي: الإرشاد النفسي وإرادة التغيير . مصر بعد ثورة ٢٥ يناير، مج ٢، جامعة عين شمس – مركز الارشاد النفسي، ٢٠١١

١٨. فاطمة بنت ردن منور المطيري، معرفة ومهارات معلمي التربية الخاصة في تطبيق الممارسات المبنية على الأدلة، المجلة الدولية للأبحاث التربوية، مج٤٨، ع١، جامعة الإمارات العربية المتحدة – كلية التربية، ٢٠٢٤

١٩. فاطمة صباح خميس المحيربي، دور وجهود المعلمين في دعم ورعاية الطلبة الموهوبين من أصحاب الهمم في مدارس دولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة العلوم المتقدمة للصحة النفسية والتربية الخاصة، مج٢، ع٥، جامعة طنطا – كلية التربية – وحدة النشر العلمي، ٢٠٢٣

٢٠. القانون الاتحادي رقم (٢٩) لسنة ٢٠٠٦ بشأن حقوق المعاقين، الجريدة الرسمية، ع ٤٥٣، س ٣٦ بتاريخ ٢٠٠٦/٨/٢٦، والمعدل بقانون اتحادي رقم (١٤) لعام ٢٠٠٩

٢١. القانون الاتحادي رقم (٣٨) لسنة ٢٠٢١ بشأن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، الجريدة الرسميةع ٧١٢ (ملحق)، بتاريخ ٢ يناير ٢٠٢٢

٢٢. قرار المجلس التنفيذي رقم (١) لسنة ٢٠٢٢ بإصدار اللائحة التنفيذيّة للقانون رقم (٣) لسنة ٢٠٢٢ بشأن حُقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في إمارة دبي، صدر في دبي بتاريخ ٤ يناير ٢٠٢٢

٢٣. قرار مجلس الوزراء رقم (١٠٦) لسنة ٢٠٢٢ بشأن اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون اتحادي رقم (٩) لسنة ٢٠٢٢ بشأن عمال الخدمة المساعدة، الجريدة الرسمية، ع ٧٤١، بتاريخ ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٢

٢٤. قرار مجلس الوزراء رقم (٦١) لسنة ٢٠٢١ بشأن شروط وضوابط تقديم المساعدات السكنية، الجريدة الرسمية ع ٧٠٦، بتاريخ ٢٠٢١/٧/١٥

٢٥. قرار مجلس الوزراء رقم (٤٣) لعام ٢٠١٨ في شأن دعم عمل ذوي الإعاقة (أصحاب الهمم)، الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٩ يوليو ٢٠١٨

٢٦. مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التقرير الثاني حول آفاق تطبيق ورصد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وزارة التنمية الاجتماعية، عمان، ٢٠٢٣

٢٧. محمد راشد حمد الحمدان، تفعيل منظومة توظيف الموارد البشرية من ذوى الاعاقة مع دراسة مقارنة بين دولة الامارات المتحدة و جمهورية مصر العربية و المملكة الأردنية الهاشمية، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٢٢

٢٨. مروح عبدات، المشكلات التي تواجه تشغيل المعاقين في دولة الامارات العربية المتحدة، المجلة العربية للتربية الخاصة ، ع ٩، الأكاديمية العربية للتربية الخاصة، ٢٠٠٦

٢٩. مشاعل سفاح مطارد الحربى، واقع الخدمات التعليمية لطلاب الجامعة ذوى الاحتياجات الخاصة فى الجامعة، رسالة ماجستير، كلية التربية النوعية جامعة بنها، ٢٠١٩

٣٠. مصطفى محمود إبراهيم محمود، العدالة الاجتماعية كمدخل لمناهضة الاستبعاد الاجتماعى للمعاقين حركيا، رسالة ماجستير، كلية الخدمة الاجتماعية جامعة أسيوط، ٢٠١٩

٣١. موزة سيف خميس ناصر الدرمكي، فاعلية مهام برنامج جاسبر للتدخل المبكر في تطوير مهارات الأطفال ذوي اضطراب طيف التوحد، المجلة الدولية للأبحاث التربوية، مج٤٧، ع٣، جامعة الإمارات العربية المتحدة – كلية التربية، ٢٠٢٣

٣٢. نجم الدين عبد المحسن حسن، المركز القانونى للأشخاص ذوى الإعاقة فى القانون الدولى الخاص، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة المنصورة، ٢٠١٩

٣٣. ندى زهير سعيد الفيل، الإستنصاع منتج تمويلي إسلامي متميز لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة: دراسة في ضوء القانون الإتحادي رقم ٢٩ لسنة ٢٠٠٦ في شأن حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة في دولة الإمارات واتفاقيات حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مجلة العلوم القانونية، مج٤، ع٨، جامعة عجمان – كلية القانون، يوليو ٢٠١٨

٣٤. نظله محمود إبراهيم محمد سلطان، تطوير مراكز تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة في ضوء خبرة الإمارات، مجلة كلية التربية بدمياط ، ج٨٣، جامعة دمياط – كلية التربية، ٢٠٢٢

٣٥. نورة شجاع مبارك الدوسري، فاعلية التدريس المهني المبني على المجتمع في إكساب طالبات من ذوات الإعاقة الفكرية مهارات العمل، المجلة الدولية للأبحاث التربوية ، مج٤٨، ع١، جامعة الإمارات العربية المتحدة – كلية التربية، ٢٠٢٤

٣٦. الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف، الشؤون الإسلامية ومؤسسة زايد العليا تطلقان المنصة الذكية لتعليم القرآن الكريم لأصحاب الهمم، مجلة منار الإسلام، س٤٥، ع٥٣٤، ٢٠١٩

٣٧. الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف، بأنامل أصحاب الهمم "زايد العليا" تورد منتجاتهم إلى الشؤون الإسلامية، مجلة منار الإسلام، س٤٥، ع٥٣٩، ٢٠١٩

٣٨. وسام حسن نصر محمد، المتطلبات اللازم توافرها في الاختصاصي الاجتماعي للعمل مع أصحاب الهمم في إطار الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية: دراسة على الاختصاصيين الاجتماعيين العاملين في دولة الإمارات العربية المتحدة، شؤون اجتماعية، مج٣٧، ع١٤٧، جمعية الاجتماعيين في الشارقة، ٢٠٢٠

ثانيًا: مواقع الانترنت

١. الأمم المتحدة، الإمارات العربية المتحدة، ناشطة إماراتية من أصحاب الهمم تظهر ريادة في مجال الإدماج بإكسبو ٢٠٢٠ وما بعده، ٠٣ ديسمبر ٢٠٢١، https://unitedarabemirates.un.org/ar/172462-%D9%86%D8%A7%D8%B4%D8%B7%D8%A9

٢. البعثة الدائمة للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة، دولة الإمارات تجدد التزامها بتعزيز سياسات إدماج ومشاركة ذوي الإعاقة في المدن والمستوطنات الحضرية، ١٥يونيو ٢٠١٧، https://www.un.int/uae/ar/news/%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9

٣. البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية، https://u.ae/ar-AE/information-and-services/social-affairs/people-of-determination/rehabilitation-of-people-with-special-needs

٤. البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، التأهيل وفرص العمل لأصحاب الهمم، https://u.ae/ar-ae/information-and-services/jobs/employment-of-people-with-special- needs/rehabilitation-and-job-opportunities-for-people-of-determination

٥. جميلة إسماعيل ومرفت عبدالحميد، الإمارات نموذج رائد في تمكين أصحاب الهمم وإدماجهم بشكل كامل، البيان، ٢٠٢٤/٦/٢٩، https://www.albayan.ae/uae/news/2024-06-29-1.4896945

٦. حكومة الإمارات العربية المتحدة، السياسة الوطنية لتمكين أصحاب الهمم، https://www.uaelegislation.gov.ae/ar/policy/details/lsy-s-lotny-ltmkyn-ash-b-lhmm

٧. دائرة القضاء، منصة الخدمات العدلية الرقمية، https://www.adjd.gov.ae/AR/Pages/Home.aspx

٨. دائرة تنمية المجتمع، "تنمية المجتمع – أبوظبي" تستعرض مستجدات "استراتيجية أبوظبي لأصحاب الهمم ٢٠٢٠ – ٢٠٢٤"، ٨ مايو،٢٠٢١، https://www.addcd.gov.ae/ar-AE/Media-Center/News/DCD-reveals-latest-achievements-of-Abu-Dhabi-Strategy-for-People-of-Determination-2020-2024

٩. الرعاية الصحية ورؤية الإمارات ٢٠٢١، https://u.ae/ar-AE/about-the-uae/strategies-initiatives-and-awards/strategies-plans-and-visions/strategies-plans-and-visions-untill-2021/vision-2021-and-health

١٠. صحيفة الخليج، مؤسسة زايد العليا للرعاية الإنسانية وذوي الاحتياجات الخاصة، ٢٢ يوليو ٢٠١٢، https://www.alkhaleej.ae

١١. اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان، الأشخاص ذوي الإعاقة، https://pchr.gov.ae/ar/priority-details/persons-with-disabilities#:~:text

١٢. مرفت عبد الحميد، الإمارات تتبنّى نهج السياحة الشاملة لأصحاب الهمم، البيان، ٢٥ سبتمبر ٢٠٢٣، https://www.albayan.ae/economy/uae/2023-09-25-1.4733324

١٣. مركز الاتحاد للأخبار، الإمارات سهلت حق «أصحاب الهمم» بالوصول إلى العدالة، ٩ مارس ٢٠١٨، https://www.aletihad.ae/article/17671/2018

١٤. موقع ديوان ممثل الحاكم، https://aard.gov.ae/pages/NewsDetails.aspx

١٥. الموقع الرسمي لمؤسسة زايد العليا لأصحاب الهمم، https://zho.gov.ae/ar-AE/About-ZHO/About-Us

١٦. موقع مجلس وزراء دولة الإمارات العربية المتحدة، الأجندة الوطنية، https://uaecabinet.ae/ar/national-agenda

١٧. موقع وزارة الداخلية، وزارة الداخلية ممثلة بمنتدى المجتمعات الآمنة تشارك في المؤتمر العالمي للتأهيل (٢٠٢٤) https://moi.gov.ae/ar/media.center/news/092924n01.aspx

١٨. موقع وزارة تنمية المجتمع، إصدار بطاقة سند، https://www.cda.gov.ae/ar/socialcare/PeopleWithDisabilities/Pages/sanadCard

١٩. نورا الأمير، أصحاب الهمم في الدولة .. قوانين صارمة تحمي حقوقهم، جريدة البيان، ٢٠١٩/١٢/٣، https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2019-12-03-1.3717247

٢٠. نورا الأمير، الإمارات تمكّن أصحاب الهمم باستراتيجية دمجهم في المجتمع، جريدة البيان، ٢٠٢٠/١٢/٣، https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2020-12-03-1.4029357

٢١. هيئة تنمية المجتمع، سند للتواصل المرئي لأصحاب الهمم، https://www.cda.gov.ae/ar/socialcare/PeopleWithDisabilities/Pages/SanadRelayCenter.

٢٢. وزارة الداخلية، كود الإمارات للوقاية والسلامة من الحريق وحماية الأرواح ٢٠١٨، https://www.dcd.gov.ae/portal/eng/UAEFIRECODE_ENG_SEPTEMBER_2018.pdf

٢٣. وزارة الصحة ووقاية المجتمع تنظم ورشة لتعزيز الصحة النفسية لطلبة المدارس، ٤أكتوبر ٢٠٢٢، https://mohap.gov.ae/ar/media-

center/news/4/10/2022/mohap-discusses-ways-to-improve-mental-#health-of-school-students

٢٤. وزارة تنمية المجتمع - الامارات العربية المتحدة، السياسة الوطنية للتوحد، https://www.mocd.gov.ae/ar/media-centre/news/26/4/2021/news26-4-2021.aspx

٢٥. وزارة تنمية المجتمع - الامارات العربية المتحدة، وزارة تنمية المجتمع تعلن تشكيل المجلس الاستشاري لأصحاب الهمم وتفاصيل "السياسة الوطنية لتمكين أصحاب الهمم"، ١٠ مايو ٢٠١٧، https://www.mocd.gov.ae/ar/media-centre/news/10/5/2017/ministry-of-community-development-reveals-national-policy-for-the-empowerment-of-people-of-determination-announces-advisory-council-members.aspx

٢٦. وزارة تنمية المجتمع، السياسة الوطنية لتمكين أصحاب الهمم، file:///C:/Users/ASUS/Downloads/National%20Policy%20to%20Empower%20People%20of%20Determination-Ar%20(1).pdf

٢٧. وزارة تنمية المجتمع، تطوير أربع خدمات تستهدف أصحاب الهمم ومِنح الزواج، جريدة الخليج، ١٥ مايو ٢٠٢٤ https://www.alkhaleej.ae/2024-05-15

٢٨. وكالة الأنباء الإمارات - وام، القيادة العامة لشرطة ابوظبي تطلق خدمة ٥٩٩٩ لبلاغات ذوي الاعاقة، https://www.wam.ae/es/page-not-found

٢٩. وكالة الأنباء الإمارات - وام، مجلس الوزراء يعتمد سياسة لحماية أصحاب الهمم من الإساءة، ٢٩ ديسمبر ٢٠١٩، https://www.wam.ae/ar/details/1395302813213

ثالثًا: المرجع الأجنبية

1. Abdulrahman Isah Abubakar, United Nations Convention On The Rights Of Persons With Disabilities (Uncrpd): The Content Analysis, https://www.academia.edu/101512928

2. Amila Hewagajanayakage, Dignity in health care for people with learning disabilities RCN guidance (second edition), https://www.academia.edu/29980653/Dignity
3. Amy Raub, Isabel Latz, Constitutional Rights of Persons with Disabilities: An Analysis of 93 National Constitutions, Harvard Human Rights Journal, Vol. 29, 2016
4. Andrea Broderick, Of rights and obligations: the birth of accessibility, The International Journal of Human Rights, Vol. 24, no. 4, 2020
5. B. J. Brueggemann, Disability studies/disability culture, Ed: In M. L. Wehmeyer, The Oxford handbook of positive psychology and disability, Oxford University Press, 2013
6. Blanck B, Wilichowski A and Schmeling J, 'Disability Civil Rights Law and Policy, William & Mary Bill of Rights Journal, Vol. 12, No. 3, 2004
7. Clement Marumoagae, Disability Discrimination and the Right of Disabled Persons, P.E.R vol. 15, no 1, 2012
8. D. S. Dunn & E. E. Andrews, Person-first and identity-first language: Developing psychologists' cultural competence using disability language, American Psychologist, Vol. 70, No. 3, 2015
9. Eilionóir Flynn, Making human rights meaningful for people with disabilities: advocacy, access to justice and equality before the law, The International Journal of Human Rights, Vol. 17, Iss. 4, May 2013
10. Fleischer, Doris Zames and Zames, Frieda. The Disability Rights Movement: From Charity to Confrontation, Temple University Press, 2nd ed., 2011

11. GÖKÇEN AKYÜREK, Community Participation in People with Disabilities, 2017, https://www.academia.edu/94492073/Community_Participation_in_People_with_Disabilities

12. Janet E Lord, Future Prospects for the United Nations Convention on the Rights of Persons with Disabilities, Disability Studies, International Human Rights Law, 2020

13. Marina Kobakhidze, The standards set by United Nations Convention on the Rights of Persons with Disabilities (UNCRPD), Tbilisi, 2020

14. Mikaela Heikkilä, Hisayo Katsui & Maija Mustaniemi-Laakso, Disability and vulnerability: a human rights reading of the responsive state, The International Journal of Human Rights, Vol. 24, Iss. 8, 2020

15. Monica Pinilla-Roncancio, María Goméz-Castillo & Eilionoir Flynn, Data and human rights for persons with disabilities: the case of deprivation of liberty, The International Journal of Human Rights, Vol. 24, Iss. 6, 2020

16. Oliver Lewis, Disability, torture and ill-treatment: taking stock and ending abuses, The International Journal of Human Rights, 2012

17. Raymond Lang, Maria Kett, Nora Groce, and Jean-Francois Trani, Implementing the United Nations Convention on the rights of persons with disabilities: Principles, implications, practice and limitations. ALTER-European Journal of Disability Research, vol. 206, 2011

18. Research and Training Center on Independent Living, Guidelines: How to write about people with disabilities (9th ed.), University of Kansas, 2020, https://rtcil.org/guidelines

19. Sana Rawaqa, The role of international law in promoting and enforcing the rights of persons with disabilities, The International Journal of Human Rights, Published online: 24 Sep 2024

20. TheUnited Nations, Factsheet on Persons with Disabilities, Department of Economic and Social Affairs Disability, https://www.un.org/development/desa/disabilities

21. Theresia Degener, Disability in a Human Rights Context. Laws, VOI. 5, NO. 35, 2016

22. United Nations Committee on the Rights of the Child, Concluding Observations of the Committee on the Rights of the Child, 24 February 2000, CRC/C/15/Add.119, https://www.ohchr.org/en/documents/concluding-observations/concluding-observations-committee-rights-child

23. World Health Organization, World report on disability, 2011, https://www.who.int/disabilities/world_report/2011/en/